

المقتطف

(أخبار - تقارير - مقالات)

الأربعاء - ٢٠١٨/١١/٢١ م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- ٣ الشرق الأوسط "فتح" مستعدة لمصالحة شاملة مع "حماس" تقوم على وحدة الشرعية وليس تقاسم الوظائف
- ٥ أمد للإعلام رداً على أبو سيف الجهاد: أساليب التهريب مرفوضة وطنياً والبطش رجل العلاقات الوطنية المجمع عليه
- ٥ القدس العربي أمريكا تطرح مشروع قرار على الجمعية العامة يدين حماس لـ"إطلاق الصواريخ على المدنيين"

شؤون عربية:

- ٧ الحياة اللندنية الأمم المتحدة قد تتخلى عن جهودها لتشكيل لجنة لصوغ دستور جديد لسورية
- ٨ الخليج الجديد أمريكا تدعو لانسحاب كافة القوات الأجنبية بسوريا عدا الروسية
- ٩ الأخبار اللبنانية المتهم ابن سلمان والمُستهدف ترامب: CIA تنتقل إلى الهجوم
- ١١ الأناضول التركية الجماعة الإسلامية على "قوائم الإرهاب" بمصر.. هل اقتربت نهاية حزبها؟ (تحليل)

شؤون إسرائيلية:

- ١٤ وكالة سما المصادقة على تعيين أفياف كوخافي رئيساً لهيئة الأركان بالجيش الإسرائيلي
- ١٤ العربي الجديد هل يبادر نتنياهو إلى تقجير الجبهة الشمالية؟
- ١٦ عرب ٤٨ "مقايضة" روسية: انسحاب إيران من سورية مقابل تخفيف العقوبات

شؤون دولية:

- ١٧ وكالات أنباء واشنطن تكشف: هكذا تعاونت روسيا وإيران لتمويل الأسد وفيلق القدس وحماس وحزب الله
- ١٩ القدس العربي ترامب: معرفة بن سلمان باغتيال خاشقجي واردة جداً لكنني سأصرف حسب مصالح أمريكا وإسرائيل!
- ٢٠ عربي بوست خريطة أديان العالم في طريقها إلى التغيير.. هل يصبح الإسلام الأكثر انتشاراً؟

المقالات والدراسات

- ٢٧ هاني المصري سرُّ بقاء الاحتلال نجاحه
- ٣٠ طلال سلمان «غزة هاشم» ترسم ملامح المستقبل.. وإسرائيل توسع مجال هيمنتها.. عربياً!
- ٣٣ فهد الريماوي المتنبى يناجي أشاوس غزة.. لكل امرئ من دهره ما تعودا
- ٣٥ عليان عليان انتصار تاريخي للمقاومة الفلسطينية في غزة بنكهة استراتيجية
- ٣٨ بسام أبو شريف رسالة للرئيس محمود عباس: تخلى عن عنادك.. وتحرك.. فالمؤامرة خطيرة.. وبدليك جاهز
- ٤١ علاء الدين أبو زينة فلسطين: تطبيع "السلام" .. تغريب المقاومة..!
- ٤٣ كيم ليفي؛ أودي ديكل غزة: من نظرة للمدى القصير إلى بعيدة المدى
- ٤٧ قاسم قصير بعد أزمة خاشقجي والعدوان على غزة: حراك إسلامي يؤسس لمرحلة جديدة
- ٤٩ سلطان بركات موسم الهجرة لتل أبيب.. الخليج هو الخاسر الأكبر
- ٥٣ نبيل سالم مستقبل «إسرائيل» الغامض
- ٥٥ أمجد أحمد جبريل أزمة السياسة الخارجية السعودية بعد خاشقجي
- ٥٨ جورج فريدمان وهم التحالف الروسي - الصيني

«فتح» مستعدة لمصالحة شاملة مع «حماس» تقوم على وحدة الشرعية وليس تقاسم الوظائف وفدان من الحركتين في القاهرة خلال أيام

الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١١/٢١

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، د. محمد اشتية، إن الحركة جاهزة للمصالحة الوطنية الشاملة، على أن تستكمل عملية «تمكين» الحكومة الفلسطينية من النقطة التي انتهت عندها، عقب محاولة اغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله في غزة، قبل عدة أشهر.

كان الحمد الله قد نجا من محاولة لاغتياله في غزة، منتصف شهر مارس (آذار) الماضي، رد عليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بسلسلة إجراءات طالت رواتب الموظفين في القطاع، وإعفاءات ضريبية ومدفوعات للكهرباء والوقود، فجرت المصالحة التي كانت مجمدة أصلاً.

وأكد اشتية، في ندوة سياسية، أن القيادة الفلسطينية تريد المصالحة الوطنية، باعتبارها عماد المشروع الوطني الفلسطيني، مضيفاً: «إن الحركة مستعدة لبذل كل شيء ممكن لتحقيق الوحدة الوطنية القائمة على وحدة الشرعية والكيان والبرنامج، وليس بناء على نظرية التقاسم الوظيفي».

وكان اشتية يرد - كما يبدو - على تصريحات سابقة لبعض قادة «حماس» بأن المصالحة يجب أن تقوم على قاعدة الشراكة، وليس الإقصاء. وتابع: «حركة فتح مستعدة بعد ذلك للذهاب إلى انتخابات عامة يقرر فيها الشعب الفلسطيني خياراته».

وجاءت تصريحات اشتية في خضم جهود مصرية مكثفة لدفع اتفاق مصالحة إلى الأمام.

ويفترض أن يصل وفد حركة حماس خلال أيام إلى القاهرة، قبل وصول وفد آخر من حركة فتح، في محاولة جديدة للتوفيق بين الطرفين، وعقد مصالحة في القطاع.

وتركز مصر جهودها الآن على إتمام مصالحة، بصفتها الخطوة الضرورية التالية بعد تثبيت تهدئة في القطاع، وباعتبار المصالحة مدخلاً لتوقيع تهدئة طويلة في غزة عبر منظمة التحرير، على غرار الاتفاق الذي أنهى حرب ٢٠١٤.

وتعمل مصر على طرح ورقة مقاربات جديدة، تقوم على تلبية مطالب الطرفين خطوة بعد خطوة.

وستطرح مصر، كما نشرت «الشرق الأوسط»، تسليم قطاع غزة بشكل كامل للحكومة الحالية، وفق جدول زمني متفق عليه، على أن تبدأ لاحقاً مشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ويتضمن الاتفاق ألا يأخذ الرئيس الفلسطيني محمود عباس أي إجراءات في غزة، ويتراجع عن إجراءاته السابقة بعد تسليم القطاع.

وشكلت هذه النقطة في وقت سابق خلافاً كبيراً، إذ أصرت «حماس» على رفع «العقوبات» قبل أي شيء، ورفضت «فتح» ربط قرارات عباس بالمصالحة، باعتبارها شأنًا يخص الرئيس ومؤسسات السلطة.

أما العقبة الثانية، فكانت حول رواتب موظفي حكومة حماس السابقة، وتعتقد مصر الآن أن دفع رواتب موظفي حماس من خلال قطر، خلال الشهور الـ ٦ المقبلة، الذي اتفق عليه ضمن اتفاق التهدئة الأخيرة، أزاح عقبة كبيرة

من وجه الطرفين، بعدما طلبت حماس سابقاً الاتفاق على دفعات محددة لموظفيها، وليس دمجاً فورياً أو رواتب كاملة، ورفضت فتح الأمر باعتباره في عهدة لجنة متخصصة.

أما الخلاف الثالث، فكان حول سلاح الفصائل الفلسطينية، ويتوقع أن تقترح الورقة الجديدة إرجاء مناقشة مسألة السلاح في غزة، العائد لفصائل المقاومة، حتى «إصلاح» منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات لها، تشارك فيها حماس.

وستضع مصر جدولاً متفقاً عليه قد يستمر شهرين أو أكثر من أجل تسلم السلطة الأمن والمعايير والجباية المالية والقضاء وسلطة الأراضي تباعاً، وستقترح إسناد بعض الملفات إلى لجان مشتركة ومتخصصة، ويمكن أن تشارك فيها مصر، مثل الملفات التي فجرت مشكلات سابقة، كالأراضي والقضاء والأمن. وتأمل مصر بإقناع الطرفين باتفاق مصالحة، كي يكون مفتاحاً لاتفاق تهدئة في غزة. كما ستطلب مصر من «حماس» و«فتح» إبداء مرونة لتجاوز المشكلة الحالية.

وترى «فتح» أن المحاولات المصرية قد تكون الأخيرة قبل اتخاذ عباس قرارات جديدة عبر المجلس المركزي ضد «حماس» في غزة.

وكان عباس قد لوح الأسبوع الماضي، بعد توقيع اتفاق تهدئة، إلى أنه سيأخذ قرارات شديدة ضد «حماس»، متهماً إياها بالتآمر على القضية الفلسطينية، لكن جولة تصعيد كبيرة في القطاع حالت دون ذلك.

وعقب اشتية بالقول: «إن قرارات المجلس المركزي ارتكزت على ثلاثة مفاصل، تتمثل بالعلاقة مع الولايات المتحدة، والعلاقة مع إسرائيل، والمصالحة الداخلية»، مضيفاً: «القيادة ماضية نحو كسر الأمر الواقع بغزة عبر المصالحة»، وأوضح: «لسنا بحاجة إلى مزيد من اللقاءات، ونحن واثقون بالجهد المصري، وقد تم إبلاغهم بأننا جاهزون للمصالحة حين يصلون إلى تفاهم مع حركة حماس».

ويفترض أن تبحث مصر مع وفد حماسي جميع التفاصيل العالقة، وكان هذا ضمن تفاهم سابق قبل توقيع اتفاق التهدئة. وأبلغت مصر حركة حماس بأن التهدئة الحالية لا تعدو أن تكون أكثر من تفاهمات، يجب أن يليها توقيع اتفاق مصالحة من أجل تثبيت تهدئة طويلة الأمد في غزة. ويصر عباس على مصالحة تسبق ذلك، على أن تتسلم السلطة غزة، ثم توقع أي اتفاق مع إسرائيل، وليس عبر فصائل.

ولم تعلن «حماس» موقفاً حول تمسك «فتح» بمصالحة شاملة، تبدأ من النقطة التي توقفت عندها قبل أشهر في سبيل تمكين الحكومة، لكن القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، خالد البطش، طالب الرئيس عباس برفع العقوبات عن قطاع غزة، وإرسال وفد من اللجنة المركزية لحركة فتح إلى قطاع غزة لإنهاء الانقسام. ودعا البطش إلى إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، على قاعدة الشراكة، وتطبيق اتفاق ٢٠١١ الذي أبرم في القاهرة.

رداً على "أبو سيف".. الجهاد: أساليب التهريب مرفوضة وطنياً.. والبطش رجل العلاقات الوطنية المجمع عليه

أمد . ٢٠١٨/١١/٢١

قال الناطق الإعلامي باسم حركة الجهاد في فلسطين داود شهاب اليوم الأربعاء، إنّه "ليس من حق حركة فتح أن تحدد جدول عمل ولا التدخل فيما ينبغي ان نشارك أو لا نشارك". وأضاف شهاب في تصريح صحفي وصل "أمد للإعلام" نسخة عنه، أنّ أساليب التهريب هذه مرفوضة وغير مقبولة وطنياً.

وقال، إنّ حركة الجهاد دعيت لمهرجان تأبين للراحل الشهيد ياسر عرفات ونحن من باب الوفاء لمسيرة الشهداء شاركنا بكلمة إمام حشد جماهيري كبير من أبناء قطاع غزة المحاصرين والمعذبين والملاحقين في قوتهم ومستقبلهم.

وأوضح، ليس من حق أحد ولا من صلاحيات أحد تحديد كيف ما ستكون عليه لجنة القوى الوطنية والاسلامية. وأشار إلى، أنّ خالد البطش هو رجل العلاقات الوطنية المجمع عليه، وما تحدث به ابو سيف يعكس رغبات بعض مسؤوليه في تكريس الاستحواذ على المواقع القيادية المختلفة واحتكارها لأنفسهم وهو الامر الذي لا تقبله القوى.

أمريكا تطرح مشروع قرار على الجمعية العامة يدين حماس لـ"إطلاق الصواريخ على المدنيين"

القدس العربي . ٢٠١٨/١١/٢١

علمت "القدس العربي" من مصادر دبلوماسية بالأمم المتحدة أن نيكى هايلي، السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وقبل أن تترك منصبها في نهاية العام تود أن تسجل موقفا آخر لصالح إسرائيل إذ قامت بتوزيع مشروع قرار يدين بقوة قيام حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بإطلاق صواريخ موجهة إلى إسرائيل، وتطرحه للتصويت علي في الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني الحالي ليتزامن مع ذكرى قرار تقسيم فلسطين حيث تحتفل الأمم المتحدة سنويا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويهدف المشروع الذي أعدته هايلي إلى إدانة "قصف حماس للمدنيين بالصواريخ والذي يرقى لأن يكون جريمة حرب" حسب مصادر في الأمم المتحدة. وتقول المصادر إن وفدي الولايات المتحدة وإسرائيل يعملان بشكل متواصل لضمان أكبر عدد من الأصوات الإيجابية على مشروع القرار.

واختارت نيكى هايلي يوم ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ للتصويت على القرار لتعكير زخم التأييد الدولي للقضية الفلسطينية الذي يظهره المجتمع الدولي سنويا في "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني". وتحتفل الأمم المتحدة بهذا اليوم منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٤٠/٣٢ "ب" المعتمد بتاريخ ٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧، والقرار ٦٥/٣٤ "د" المعتمد بتاريخ ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩، والقرارات اللاحقة

التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، لما ينطوي عليه من معانٍ ودلالات بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وجرت العادة سنوياً أن تصوت الجمعية العامة على رزمة قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية. وسيتم هذا العام التصويت على ١٦ قراراً تتعلق بجوانب القضية الفلسطينية من بينها أربعة قرارات حول الأونروا، وقرار يتعلق بالقدس، وقرار ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقرارات تتعلق بالمصادر الطبيعية الفلسطينية، وقرارات حول الإبقاء على شعبة فلسطين في إدارة الشؤون السياسية كجزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة ووحدة الإعلام حول القضية الفلسطينية في إدارة شؤون الإعلام، واللتين تحاول الولايات المتحدة منذ سنوات إلغاهما.

وحسب مصادر عربية في الأمم المتحدة، فإن المجموعة العربية بتنسيق مع الوفد الفلسطيني تحاول أن تجري تعديلات على مشروع القرار ليشمل لغة عامة حول استهداف المدنيين بشكل عام "بغض النظر عن المكان والزمان والوسيلة والهدف". وأبلغ مصدر "القدس العربي": "لا أحد يستطيع أن يدافع عن إطلاق الصواريخ ضد المدنيين. المشكلة أن الوفد الأمريكي يريد أن يرى ظاهرة إطلاق الصواريخ بمعزل عن السياق التي يتم فيها هذا الإطلاق. لا يريدون أن يسمعو أي تحليل أو تبرير حول أن المشكلة هي الاحتلال والحصار. وأضاف المصدر أن أقرب الأصدقاء للقضية الفلسطينية مثل بوليفيا يقولون "لا نستطيع الدفاع عن إطلاق الصواريخ الموجهة بطريقة عشوائية ضد تجمعات سكانية ومدارس ودور حضانة وأسواق ومضطرون أن ندين ذلك بكل قوة".

وعادة يرى الوفد الفلسطيني والمجموعة العربية أن اليوم الدولي للتضامن فرصة لأن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على غياب الحل السياسي الشامل للقضية الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني قد خذله المجتمع الدولي وما زال ينتظر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تدعو إلى حقه في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف على الوجه الذي حددته الجمعية العامة، وهي الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أُبعدوا عنها كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (١٩٧٤).

وستحتفل الأمم المتحدة هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بافتتاح معرض صور شامل حول أنشطة الفلسطينيين وإبداعاتهم في المجالات المختلفة. كما تطلب الأمم المتحدة من كافة مكاتبها في العالم إحياء هذا اليوم من خلال عقد أنشطة شتى مثل إصدار بيانات خاصة تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وعقد أنشطة تضامنية وتوزيع مطبوعات وعرض أفلام.

نيكي هايلي، من جهتها، تريد إفساد يوم "التضامن العالمي مع الفلسطينيين" من خلال إقحام رد حماس على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة المحاصر منذ ١١ سنة وكأن حق الدفاع عن النفس لا ينطبق إلا على إسرائيل.

وكانت هايلي قد انتقدت، الإثنين، في جلسة مجلس الأمن المبعوث الأممي للسلام بالشرق الأوسط، مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف، لدعوته "كلاً من إسرائيل وحركة حماس" لتخفيف التوتر حول قطاع غزة.

وقالت هايلي أثناء الجلسة إن المبعوث الأممي "أخطأ الهدف"، وشددت على أن حماس وحدها تتحمل المسؤولية عن جولة العنف الأخيرة حول القطاع "إن حماس هي الطرف الوحيد الذي يشن هجمات عشوائية ويستهدف مدنيين ويستخدم الإرهاب لتحقيق أغراضه".

وبررت هايلي تصرفات الجيش الإسرائيلي بالقول "نعم، نفذت إسرائيل غارات جوية على مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة ومواقع استخباراتية في غزة، لكن ذلك يأتي رداً على إطلاق أكثر من ٤٠٠ صاروخ وقذيفة بشكل عشوائي من غزة على إسرائيل، مما استهدف مناطق سكنية، وأصبحت حافلة بصاروخ مضاد للدبابات، واضطرت عائلات بكاملها إلى الاختباء في الملاجئ خوفاً من القصف".

من جهة أخرى وزع السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون، رسالة، وصل "القدس العربي" نسخة منها، قال فيها: "إن إسرائيل ستدعو الدول الأعضاء في ذكرى القرار ١٨١ لإدانة حماس وتصنيفها حركة إرهابية". وقال إن مشروع القرار المقدم للجمعية العامة سيدين حركة حماس لإطلاقها بشكل متكرر صواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل وإنفاقها الأموال على بناء منشآت عسكرية بما فيها أنفاق للإرهاب. وسيطالب مشروع القرار حماس بوقف كافة الأنشطة العنيفة.

وأضاف أن "الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل وأستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي صنفوا حماس كحركة إرهابية.. لقد حان الوقت أمام الغالبية الأخلاقية في الأمم المتحدة أن تأخذ موقفاً، كلياً أو جزئياً وتقف معنا من هذه المنظمة الإرهابية". وختم بيانه قائلاً "هذا الجهد يؤكد على جهود سفيرة الولايات المتحدة نيكي هايلي، التي ساعدتنا على إظهار الحقيقة في الأمم المتحدة وتسليط الضوء على الأنشطة الإرهابية لحماس وإيران. لقد آن الأوان للأمم المتحدة أن تصنف حماس "حركة إرهابية مرة وإلى الأبد".

الأمم المتحدة قد تتخلى عن جهودها لتشكيل لجنة لصوغ دستور جديد لسورية

الحياة. ٢٠١٨/١١/٢١

حذر مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا أول من أمس، من أنه قد يتعين على المنظمة الدولية التخلي عن جهودها الرامية لتشكيل لجنة تعمل على صوغ دستور جديد لسورية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن قبل نهاية كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

ودي ميستورا - الذي سيتخلى عن منصبه في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري - يعمل منذ كانون الثاني (يناير) الماضي على تشكيل هذه اللجنة التي يفترض أن تعمل على إعداد دستور جديد للبلاد على أن تتشكل من ١٥٠ شخصاً: ٥٠ يختارهم النظام، و ٥٠ تختارهم المعارضة، و ٥٠ تختارهم الأمم المتحدة من ممثلين للمجتمع المدني وخبراء.

لكن دمشق ترفض في شكل خاص اللائحة الأخيرة التي تختارها الأمم المتحدة.

وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي في نيويورك قال دي ميستورا في مداخلة عبر الفيديو من جنيف «نحن في الأيام الأخيرة من المحاولات الرامية إلى تشكيل لجنة دستورية». وأضاف: «قد نضطر الى أن نخلص إلى أنه من غير الممكن في الوقت الراهن تشكيل لجنة دستورية موثوق بها وشاملة».

وتابع: «في هذه الحالة المؤسفة سأكون على أتم الاستعداد لأن أشرح لمجلس الأمن السبب». لكن دي ميستورا، الذي سيخلفه في مطلع كانون الأول الديبلوماسي النروجي غير بيدرسن، أكد أن الأمم المتحدة ما زالت تأمل بأن تتمكن من إرسال الدعوات إلى أعضاء اللجنة الدستورية بحلول منتصف أيلول (سبتمبر) وأن تعقد أول اجتماع لهذه اللجنة قبل ٣١ كانون الأول.

وكان قادة كل من روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا طالبوا بأن يتم تشكيل هذه اللجنة قبل نهاية هذا العام. ومن المقرر أن تجري في آستانة عاصمة كازاخستان محادثات يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني الجاري يشارك فيها ممثلون عن كل من روسيا وإيران، حليفتي دمشق، وتركيا التي تدعم فصائل معارضة لنظام الرئيس بشار الأسد.

وعقدت في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) قمة رباعية غير مسبقة في اسطنبول جمعت رؤساء تركيا وروسيا وفرنسا والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، دعا بيانها الختامي الى تشكيل اللجنة الدستورية «قبل نهاية العام»، وتسهيل وصول المساعدات الانسانية الى سورية.

وكان دي ميستورا عقد في دمشق اجتماعاً مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم في ٢٤ تشرين الأول أبلغ في أعقابها مجلس الأمن أنّ المعلم لم يوافق على دور للأمم المتحدة في اختيار اللائحة الثالثة وأن الحكومة السورية رفضت سابقاً عروض الأمم المتحدة لبحث اللجنة الدستورية مباشرة معها. وتباین قراءة كل من الحكومة السورية والمعارضة لمهام هذه اللجنة، اذ تحصر دمشق صلاحياتها بنقاش الدستور الحالي، في حين تقول المعارضة إنّ هدفها وضع دستور جديد. وقاد دي ميستورا منذ العام ٢٠١٦ تسع جولات من المحادثات غير المباشرة بين دمشق والمعارضة من دون إحراز أيّ تقدّم يذكر لتسوية النزاع الذي تسبّب منذ اندلاعه في ٢٠١١ بمقتل أكثر من ٣٦٠ ألف شخص.

أمريكا تدعو لانسحاب كافة القوات الأجنبية بسوريا عدا الروسية

الخليج الجديد . ٢٠١٨/١١/٢١

دعا المبعوث الأمريكي إلى سوريا "جيمس جيفري"، كافة القوات الأجنبية الانسحاب من سوريا، إلا أنه استثنى القوات الروسية، مبررا ذلك، بان الوجود العسكري لموسكو في دمشق، سابق للحرب التي اندلعت في ٢٠١١. وفي تصريحات للصحفيين، قال "جيفري"، إنه "ستكون جميع القوات الأخرى جاهزة للرحيل، إذا ما غادر الإيرانيون، وإذا كان هناك حل سياسي".

وأوضح أن "أهداف الولايات المتحدة في سوريا هي هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، وإزالة جميع القوات الإيرانية، وتنشيط عملية سياسية لا رجعة فيها".

ولفت إلى أنه "منذ تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه في يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، تحول تركيز الولايات المتحدة في سوريا من طرد الرئيس بشار الأسد إلى مكافحة دور إيران".

وجدد "جيفري"، رفض الولايات المتحدة للمساعدة في إعادة بناء الدولة التي مزقتها الحرب، دون اتخاذ خطوات من قبل "الأسد" لتقاسم السلطة.

المتهم ابن سلمان والمستهدف ترامب: CIA تنتقل إلى الهجوم

الأخبار . ٢٠١٨/١١/٢١

قضية جمال خاشقجي وفّرت لوكالة المخابرات المركزية الأميركية فرصة الانتقال إلى الهجوم لوقف تهميشها في عملية صناعة السياسة الخارجية الأميركية، ولانتزاع ملف العلاقات السعودية - الأميركية من أيدي جارد كوشنر المعركة بين الرئيس دونالد ترامب والدولة العميقة في الولايات المتحدة، وأحد أطرافها البارزة وكالة المخابرات المركزية، دخلت مرحلة جديدة مع تسريب مضمون تقرير الوكالة لوسائل الاعلام عن مسؤولية ولي العهد السعودي عن قتل جمال خاشقجي. نتائج عملية تسريب مضمون التقرير، التي عززت موقف خصوم الرئيس وحتى بعض المحسوبين عليه داخل الكونغرس والنخبة السياسية ووسائل الإعلام الذين طالّبوه منذ بداية ما سمّي «قضية خاشقجي» باتخاذ موقف صارم حيال وليّ العهد، تبدو كأنها خطوة متقدمة لحمله على ذلك. لكن المواقف الصادرة عنه بعد التسريب أظهرت بوضوح إصراره على التمسك بحليفه، الزبون «الاستثنائي» لصناعات السلاح الأميركية والركيزة الأساسية في سياسته الشرق أوسطية. وقد فهم ترامب بلا ريب أن التقرير سيوظف في إطار المواجهة الدائرة بينه وبين خصومه داخل مؤسسات النظام الأميركي، المعترضين على الكثير من سياساته الخارجية والداخلية. مصدر أميركي واسع الاطلاع على المواجهة بين الرئيس والمخابرات المركزية، أكد لـ«الأخبار» أن هدف الأخيرة «هو محاولة تشديد الخناق عليه وتحجيم دور صهره جارد كوشنر».

السياسة الخارجية رهينة الاعتبارات الخاصة

سبق للرئيس الأميركي قبل وصوله الى السلطة تأليف كتاب بعنوان «فن عقد الصفقات» اعتقد البعض أنه سيتخذه دليلاً خلال مسار بلورة سياساته الداخلية والخارجية، الذي يتخلله حوار وتشاور وتفاوض مع الأطراف المعنيين بهذه السياسات داخل المؤسسات الأميركية وخارجها. سياسة ترامب في الشرق الأوسط زادت من صدقية هذا الاعتقاد، لأن أهم قراراته المرتبطة بها، كنقل السفارة الأميركية إلى القدس والتصعيد ضد إيران ومشروع «صفقة القرن»، هي أولاً نتاج لصفقات مقايضة عقدها مع تيارات وكتل كالمسيحيين الانجيليين اليمينيين والمحافظين الجدد ومجموعة من أصحاب المليارات الصهاينة المتطرفين حصل فيها على دعمهم الانتخابي والمالي والسياسي مقابل تبني توجهاتهم بالنسبة إلى قضايا المنطقة. هذا الميل إلى عقد الصفقات مع

أطراف جلهم خارج مؤسسات النظام لم ينسحب على علاقته بالمؤسسات نفسها. ينبغي عدم نسيان أن خطابه التعبوي خلال حملته الانتخابية وبعدها تأسس على التشكيك في تمثيلها للأميركيين «الحقيقيين» بسبب سيطرة «النخب المعولمة» عليها، التي لم تعد تدافع عن المصالح الوطنية، معتبراً أن إحدى مهامه الحيوية هي تطهيرها واستبدال «المعولمين» بالوطنيين الحقيقيين. وجاء التعامل الفعلي لترامب معها، وبينها الاستخبارات المركزية، ليظهر ميلاً متزايداً لتجاهل توصياتها والتعدي على صلاحياتها وتهميشها. يقول المصدر الأميركي إن «الاستخبارات المركزية قدّمت لترامب مجموعة تقارير تمثل تقديرها للموقف في عدة قضايا متصلة بالشرق الأوسط، لكنه تجاهلها تماماً. هي حذرت من مغبة نقل السفارة الأميركية إلى القدس باعتباره عملاً استفزازياً سيؤدي إلى مضاعفة احتمالات انفجار الأوضاع في الأراضي المحتلة وسيستغل من قبل خصوم الولايات المتحدة، وهو لا يشكل ضرورة حيوية، لا بالنسبة إليها ولا إلى إسرائيل، ولم يلق هذا التحذير آذاناً صاغية في البيت الأبيض. الأمر نفسه ينطبق على حرب اليمن؛ فالوكالة ترى أن استمرارها وتصعيدها لن يسمح بحسمها سريعاً ولهما نتائج وخيمة على صورة وسمعة، وربما مصالح، الولايات المتحدة باعتبارها شريكاً في الحرب. لم يلتفت أحد إلى هذا التنبيه إلى أن وقعت جريمة اغتيال خاشقجي وباتت إحدى السبل المحتملة للسعي لتوصل الإدارة إلى تفاهم ما مع الكونغرس لتليين موقفه المعارض للتعامل مع ابن سلمان هو الضغط عليه لوقف حرب اليمن. لكن الأسوأ بنظر الوكالة هو تعدي جارد كوشنر، بمباركة من ترامب، على صلاحياتها بخصوص العلاقات مع المملكة العربية السعودية».

المصالح الخاصة والعلاقات الشخصية أضحت تشجع من هم في رأس هرم السلطة في الولايات المتحدة على رسم سياسات البلاد انطلاقاً من أولوية هذه المصالح والعلاقات على غيرها من الاعتبارات، والتعاطي مع المؤسسات كأنها عقبات تعترض طريقهم يجب تجاوزها. «نحن أمام سياسة خارجية فاسدة، بمعنى أنها محكومة بالمصالح الخاصة قبل المصالح الوطنية. لقد عمل جارد كوشنر عبر علاقاته الخاصة المميزة مع محمد بن سلمان، وبينها مصالح تجارية ومالية، على احتكار العلاقة مع المملكة. فقدت الوكالة بعد إزاحة الأمير محمد بن نايف حليفاً وثيقاً يعتمد عليه، وبدأ الأشخاص الذين يعتبرون أهل ثقة من قبلها بالتعرض لأشكال من المضايقات، وهناك شكوك في أن كوشنر قد كشف أسماء بعض منهم، وبينهم أشخاص من العائلة المالكة، لولي العهد، على الرغم من المخاطر المترتبة على ذلك بالنسبة إليهم. وبشكل عام، لا تتظر الوكالة بعين الارتياح إلى التدخل المستمر والآخذ في التصاعد للسعودية ودولة الإمارات في السياسة الداخلية الأميركية، وقيامهما بإغداق الأموال على أعضاء الكونغرس والمسؤولين ومراكز الدراسات ووسائل الاعلام وما ينتج عنهما من تأثير على عملية صناعة السياسة الخارجية التي تأتي غير منسجمة أحياناً مع المصالح الاستراتيجية البعيدة المدى للولايات المتحدة. صحيح أن جماعات الضغط، بما فيها تلك المرتبطة بدول أجنبية، هي أداة من أدوات العمل السياسي التي يسمح بها النظام الأميركي، للدفاع عن مصالح معينة وإظهار انسجامها مع المصالح الأميركية العليا، لكن قيام هذه الدول بالسعي إلى شراء قطاعات بعينها من النخب السياسية لخدمة مصالحها ومصالح حكامها أمر خطر على المصالح الأميركية. محمد بن سلمان وفريقه مجموعة متهورة ومنفصلة عن

الواقع وتعقيده، وبالتالي عديمة الكفاءة ولا يمكن للولايات المتحدة صياغة سياستها على قاعدة أنه شريكها الرئيسي كما يريد جارد كوشنر. أظن أن الوكالة تريد تحجيم دوره وانتزاع ملف العلاقات السعودية - الأميركية من بين يديه»، يضيف المصدر.

لطالما لعب المال السياسي دوراً مهماً في النظام الأميركي. آخر أمثلة على ذلك هو المعلومات الواردة في الوثائقي عن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الموجود على موقع «الأخبار»، والتي تكشف كيفية قيامه بشراء ولاء أعضاء كونغرس ومسؤولين يتحولون إلى مجرد موظفين لديه. معلومات أخرى رشحت مؤخراً عن المبالغ التي يتقاضاها مستشار الأمن القومي جون بولتون، والحديث عن مئات آلاف من الدولارات، مقابل مشاركته في مؤتمرات منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة. لا شك في أن هذا الكرم كان له مفاعيل كبيرة على مشاركته المهمة في صياغة السياسة المتشددة للإدارة تجاه إيران، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى طبعاً، كانهيازه الأعمى لإسرائيل. غير أن دأب ترامب وفريقه على تهميش مؤسسات الدولة العميقة وتجاوزها، وبينها الاستخبارات المركزية، حفّز هذه الأخيرة على الاستنفار دفاعاً عن دورها، ووفّرت لها قضية خاشقجي فرصة الانتقال إلى الهجوم.

الجماعة الإسلامية على "قوائم الإرهاب" بمصر.. هل اقتربت نهاية حزبها؟ (تحليل)

الأناضول . ٢٠١٨/١١/٢١

يبدو أن حزب "البناء والتنمية"، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية في مصر، بات قريباً من قرار بحله، بعد أن أدرجت السلطات الجماعة وقيادات بارزة فيها على "قوائم الإرهاب"، رغم حديثها المتكرر عن نبذ العنف، وفق مراقبين.

قبل أيام، أدرجت محكمة الجنايات المصرية الجماعة الإسلامية و١٦٤ شخصاً، بينهم قيادات بالحزب والجماعة، على "قوائم الإرهاب"؛ لاعتبارات أبرزها "العدول عن مبادرة وقف العنف"، وهو ما نفته الجماعة والحزب، مشددين على التزامهما بالسلمية.

وطرحت الجماعة مبادرة "وقف العنف" عام ١٩٩٧، ورحب بها النظام آنذاك، بعد مصادمات عنيفة بينها وبين قوات الأمن شهدتها تسعينيات القرن الماضي.

وذهب فقيه دستوري وخبير في شؤون الجماعات الإسلامية، في حديثين منفصلين للأناضول، إلى أن "قوائم الإرهاب" ستدفع إلى حل الذراع السياسية للجماعة (حزب البناء والتنمية).

بينما اعتبر مفكر إسلامي، للأناضول، أن قرار الإدراج هو "رسالة قوية" من الدولة للجماعة، بضرورة اتخاذ مواقف عملية، بينها إبعاد شخصيات يرفضها النظام والاكتفاء بالحزب دون الوضع المعروف للجماعة.

والشهر الماضي، قررت دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا (تفصل في شرعية الأحزاب وأحكامها نهائية) تأجيل الحكم في دعوة مقامة من لجنة شؤون الأحزاب السياسية (حكومية) بحل "البناء والتنمية"، إلى ١٦ فبراير/ شباط المقبل.

دور تاريخي يتآكل

تنتشر الجماعة الإسلامية في محافظات مصرية عديدة، لاسيما في الصعيد (جنوب)، وليس لها مقرات معلنة، ويعد دورها التاريخي أكبر من تأثيرها الميداني حالياً، وفق معطيات عدة.

الجماعة، التي تأسست في سبعينيات القرن الماضي وتصادمت مع الشرطة لسنوات قبل تبنيها التهدة، تعاني حالياً من وصم "الإرهاب"، وتترقب قراراً بحل حزبها، ربما في فبراير/ شباط المقبل.

وتأسس حزب "البناء والتنمية"، وهو جل قياداته هم أعضاء في الجماعة، بعد أشهر من ثورة يناير/ كانون ثانٍ ٢٠١١، التي أطاحت بالرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك (١٩٨١: ٢٠١١).

والجماعة هي أبرز حليف لجماعة الإخوان المسلمين، التي اعتبرت السلطات المصرية أيضاً "إرهابية"، بعد أشهر من الإطاحة بمحمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً، والمنتمي إلى الإخوان، في يونيو/ حزيران ٢٠١٣.

ومنذ ذلك الحين، طرحت الجماعة الإسلامية والحزب مبادرات لحل الأزمة السياسية والمجتمعية في مصر والمصالحة بين النظام والإخوان، لكنها لم تحقق نتائج ملموسة.

وأعلن الحزب، في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، تجريد عضوية ٢٨ من أعضائه، إثر إدراجهم بـ"قوائم الإرهاب".

موقف الجماعة

الجماعة الإسلامية، وبحسب تصريحات وبيانات عديدة، استنكرت قرار الإدراج على "قوائم الإرهاب"، معتبرة إياه "غير منطقي" و"يهدد مبادرة نبذ العنف".

وقال صلاح رجب، القيادي البارز بالجماعة في بيان نقلته منصتها على "فيسبوك"، إنه ليس من المصلحة السياسية والأمنية تصنيف الجماعة ضمن الكيانات الإرهابية، مشدداً على سلامة الموقف القانوني لجماعته.

واستنكر رجب القرار قائلاً إنه "ليس من المنطق أن تتوسع السلطة في عدائياتها".

واستشهد بإقرار مبادرة نبذ العنف فكراً وسلوكاً، منذ تسعينيات القرن الماضي، مروراً بدور الجماعة في التصدي لفوضى الفراغ الأمني، الذي صاحب ثورة ٢٠١١ وما تلاها من أحداث عنف.

وفي أبريل/ نيسان الماضي، حذر عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، عبود الزمر، من أن قراراً بحل الحزب قد "يوجه ضربة لمبادرة وقف العنف والمراجعات الفكرية التي أطلقتها الجماعة"، قبل أكثر من عقدين.

وعبود الزمر ضابط سابق بالجيش المصري أدين بالإطلاح على مخطط اغتيال الرئيس المصري الراحل، أنور السادات (١٩٧٠: ١٩٨١)، وعوقب بالسجن المؤبد (٢٥ عاماً)، ولم يخرج من السجن إلا في أعقاب ثورة

٢٠١١.

ودعا الزمر، في بيان آنذاك، إلى النظر في الأمر "من منظور واسع وبنوع من الخصوصية وبهدوء".
ونبه إلى أنه في حال حل الحزب "سيفقد أنصار الجماعة أداة تعبيرهم عن آرائهم وأفكارهم التي كان الحزب يمثلها".

خطوة نحو الحل

ذهب صلاح فوزي، أستاذ القانون الدستوري، إلى أن المؤشرات الحالية تدفع إلى قرار قانوني بحل حزب الجماعة الإسلامية.

ولفت فوزي، في حديثه للأناضول، إلى قانون "الكيانات الإرهابية"، وهو الذي يحدد الآثار المترتبة على الإدراج على "قوائم الإرهاب".

ومن هذه الآثار، بحسب فوزي: "فقدان شرط حسن السيرة والسمعة اللازمين لتولي المناصب العامة والنيابية، المنع من السفر، ترقب الوصول، مصادرة الأموال والمنع من النشاط الدعوي".

وبشأن موقف "البناء والتنمية" قال إن إدراج عدد كبير من قيادات الحزب يؤثر على هيكله؛ وبالتالي من الناحية الإجرائية فقدان أحد الأمور المتعلقة بتكوينه القانوني.

وحول قرار الحزب تجريد عضوية المدرجين على "قوائم الإرهاب"، رأى أن "هذا الإجراء قد يعتبره المحقق مجرد إجراء شكلي من جانب الحزب وابتزازا تفصل فيه التحقيقات".

بدوره، توقع ماهر فرغلي، الباحث المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، مسار حل الحزب.

ودعا فرغلي، في حديثه للأناضول، إلى مراجعة المدرجين على قوائم الإرهاب.

واعتبر أن الجماعة حاليا "تنظيم مشئت ضعيف فقد كل عناصر قوته"، واستبعد عدولها عن مبادرات وقف العنف.

رسالة قوية

بينما ذهب كمال حبيب، المفكر المصري المتخصص في شؤون الحركات الإسلامية، إلى أن قرار الإدراج قد يكون "مجرد رسالة قوية" من الدولة إلى الجماعة الإسلامية.

ورأى حبيب، في حديثه للأناضول، أن هذه الرسالة ربما يكون مفادها هو "ضرورة اتخاذ مواقف عملية، بينها إبعاد شخصيات لا يرتضيها النظام، والاكتفاء بالحزب دون الجماعة".

وثمة أمر أشار إليه، وهو "توسط عدد من قادة الجماعة التاريخيين، ممن لهم علاقات جيدة مع النظام، للوصول إلى حل يمنع "قرارا متوقعا بحظر الحزب".

وشدد على "أن وجود الجماعة الإسلامية - حتى بالشكل الذي تريده الدولة (كحزب سياسي وليس جماعة) - من الأهمية بمكان للواقع السياسي والاجتماعي".

وعزا ذلك إلى أن الجماعة "تمتلك جذورا قوية في صعيد مصر وعدد من المناطق التي تمثل خطرا ومفرخة للإرهاب في محيط القاهرة".

ومحذرا من خطورة وصم الجماعة بالإرهاب، قال حبيب إن "القضاء على الخصوم السياسيين أو طردهم من الملعب السياسي ليس صحيحا؛ فتفكير العالم كله حاليا يقوم على فك الاشتباك مع الجماعات الراديكالية". ودعا المفكر الإسلامي المصري إلى "توسيع المجال العام، بجانب إبقاء أصوات إسلامية خاصة إذا كانت لها جزور على أرض الواقع". وحمل حبيب الجماعة الإسلامية جزءا من مسؤولية التأزم الحالي، يتمثل في "التراخي والتقدير الخاطئ للمواقف". وعن التهديد بـ"مبادرة وقف العنف"، استبعد حبيب أن تتراجع الجماعة عنها. وشدد على أن الجماعة "لن تعود إلى العمل السري". لكنه استدرك بالتحذير من "خطر عودة بعض أعضاء الجماعة إلى تكوين جماعات أكثر تطرفا، كرد فعل".

المصادقة على تعيين أفيف كوخافي رئيساً لهيئة الأركان بالجيش الإسرائيلي

وكالة سما . ٢٠١٨/١١/٢٠

أعلنت وسائل إعلام عبرية، اليوم الثلاثاء، أن اللجنة الاستشارية لتعيينات المسؤولين الكبار، برئاسة القاضي اليعازر جولدبرج، صادقت على تعيين اللواء، أفيف كوخافي، رئيساً لهيئة الأركان الإسرائيلية، خلفا للفريق جادي ايزنكوت.

وكانت وسائل إعلام عبرية ألمحت في وقت ماض، إلى أن قرار ليبرمان بالموافقة على ترشيح كوخافي، جاء بدون علم ننتياهو وبدون موافقته، لكن مكتب ننتياهو أصدر بيانا بعد ذلك وقال إنه لا يمانع في تعيين كوخافي بالمنصب.

هل يبادر ننتياهو إلى تفجير الجبهة الشمالية؟

العربي الجديد . ٢٠١٨/١١/٢١

لمح رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين ننتياهو، منذ انتهاء جولة التصعيد الأخيرة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وهو التطور الذي أفضى إلى توليه وزارة الأمن بعد استقالة أفيغдор ليبرمان، إلى أن إسرائيل تتجه إلى إحداث تحول في سياساتها الأمنية في المستقبل القريب، بهدف مواجهة تحديات تؤثر على واقعها الاستراتيجي. وقد عمد ننتياهو خلال الـ٧٢ ساعة الأخيرة إلى تكرار عبارة "إسرائيل في مواجهة تحديات أمنية واستراتيجية تتطلب من الشعب أن يكون مستعداً للتضحية" أربع مرات. وبواسطة هذه الحجة، تمكن ننتياهو من محاصرة قادة حزب "البيت اليهودي"، وإجبارهم على التراجع عن التهديد بالاستقالة من الحكومة، ناهيك عن أن التحولات الأمنية "الوشيقة" التي ينذر بها رئيس الحكومة الإسرائيلية أُنعت قادة المستوطنات في محيط قطاع غزة بتغيير موقفهم من سياسات حكومته، وباتوا يشيدون بالمسؤولية التي يبديها، على الرغم من أنهم كانوا الأكثر

صخباً في انتقادهم له بسبب سلوك إسرائيل في جولة التصعيد الأخيرة ضد المقاومة في غزة. ونظراً لأن حديث ننتياهو عن أنّ إسرائيل ستواصل "المعركة" جاء بعد التوصل لوقف إطلاق النار مع المقاومة إثر جولة التصعيد الأخيرة، التي أثار أداء جيش الاحتلال خلالها انتقادات واسعة وتوجيه اتهامات للمستوى السياسي والعسكري بالمسؤولية عن تهادي قوة الردع الإسرائيلية، فإنّ هذا قد يدفع للاعتقاد، وللوهلة الأولى، بأنّ ننتياهو يقصد أنّه معني بترميم الردع من خلال عمل مفاجئ ومباغت ضدّ المقاومة الفلسطينية في غزة.

لكنّ ننتياهو يعي تماماً أنّ كل المحاذير الاستراتيجية التي دفعته إلى تجنّب الانجرار لمواجهة شاملة مع المقاومة في غزة حتى الآن ما زالت قائمة، وعلى رأسها غياب المصالح الإسرائيلية في القطاع، والخوف من التورط في "الوحد" الغزي نظراً لعدم وجود طرف ثالث يمكن أن يتولّى مقاليد الأمور في القطاع، ناهيك عن وعي ننتياهو بأنّ بقاء مظاهر الأزمة الاقتصادية والإنسانية في القطاع سيقوّص من تأثير أيّ عمل عسكري ضدّ المقاومة هناك.

لكن في المقابل، فإنّ إسرائيل بعد جولة التصعيد الأخيرة قد تبدي أقلّ قدر من الصبر إزاء أي أنماط سلوك قد تصدر من غزة وينظر إليها على أنها تهديد لإسرائيل، سواء إطلاق صواريخ وقذائف، أو حتى القيام ببعض نشاطات حراك مسيرات العودة، مثل اختراق المنطقة العازلة واستخدام البالونات الحارقة. ناهيك عن أنّ إسرائيل قد تستخدم قدراً أكبر من قوة النيران في حال تفجّر تصعيد مستقبلي مع المقاومة، وذلك بهدف ترميم الردع من جانب، واسترضاء الرأي العام الإسرائيلي من جانب آخر.

من هنا، ومن أجل تجنّب التصعيد، قد تلجأ إسرائيل إلى توظيف الدور المصري في إحياء المباحثات حول مسار التهدئة، لكن بحيث لا تتجاوز مخارج هذا التباحث السماح بمواصلة تقديم المنحة القطرية لدفع رواتب موظفي حكومة غزة وتأمين الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء.

ومقابل كل ذلك، فإنّ هناك ما يدلّ على أنّ مواجهة التحديات على الجبهة الشمالية هي "المعركة التي لم تنته"، والتي تعهّد ننتياهو باستكمالها. وتدلّ الكثير من المؤشرات على أنّ فرص انفجار الجبهة الشمالية قد تعاظمت كثيراً أخيراً. فبحسب التقديرات الإسرائيلية، فإنّ إيران، التي تجلّدت واستوعبت على مدى أكثر من عام الغارات الإسرائيلية التي استهدفت وجودها في سورية، يمكن أن تلجأ إلى تفجير الجبهة الشمالية رداً على تعاظم وطأة العقوبات الأميركية واشتداد حدّة الحصار عليها.

وفي السياق، أشار معلق الشؤون العسكرية في قناة التلفزة العاشرة، ألون بن دافيد، مساء الاثنين، إلى أنّ "الساحة الجغرافية للحدث الأمني الذي يتوقّع ننتياهو أن تضطر إسرائيل للتدخل للردّ عليه، تقع خارج الحدود الإسرائيلية"، موضحاً أنّ "مخاوف تل أبيب تستند إلى تأويل الاستخبارات الإسرائيلية لنوايا الأطراف المرتبطة بهذا الهدف"، من دون أن يسمّي البقعة الجغرافية والأطراف المرتبطة بهذا الحدث المتوقع.

وعلى الرغم من أنّ جميع التقييمات التي قدمتها محافل التقدير الاستراتيجية في إسرائيل قد أجمعت خلال العامين الماضيين على أنّ كلاً من إيران و"حزب الله" غير معنيين بتفجير الأوضاع في سورية ولبنان، إلا أنّ تحولاً طرأ على هذه التقديرات بعد بدء تنفيذ الموجة الجديدة من العقوبات الأميركية على طهران. ومما يزيد

الأمر تعقيداً بالنسبة لإسرائيل، حقيقة أنّ هذه المخاوف تتعاظم في ظلّ قطيعة شبه تامة مع موسكو ومجاهرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعدم رغبته في لقاء ننتياهو. ناهيك عن أنّ هامش المناورة الذي تتمتع به إسرائيل في سورية تقلّص إلى حدّ كبير بعد سقوط الطائرة الروسية قرب اللاذقية قبل ٣ أشهر.

في الوقت ذاته، فإنّ ادعاء إسرائيل أنّها تملك معلومات تفيد بأنّ "حزب الله" يقيم مصانع لإنتاج صواريخ ذات قدرات إصابة دقيقة، يفاقم خطورة تبعات أي مواجهة على الجبهة الشمالية، إذ إن دقّة الإصابة ستكمل مزايا أخرى خطيرة لترسانة الصواريخ التي يملكها "حزب الله"، وتتمثّل في المدى الطويل لهذه الصواريخ ورأسها التفجيري الكبير، وهذا ما يفاقم من خطورة استخدامها. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تمثّل دعوة ننتياهو لـ"الشعب بالاستعداد للتضحية" مؤشراً على أنّ لديه نيّة المبادرة بشنّ هجوم لضرب مصانع هذه الصواريخ التي استغلّ كلمته الأخيرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحذير منها؟ أم أنه بصدد تنفيذ حملة واسعة ومكثّفة لضرب الوجود الإيراني في سورية؟ أو أنّ تلّ أبيب بصدد العمل في سورية ولبنان معاً؟

"مقايضة" روسية: انسحاب إيران من سورية مقابل تخفيف العقوبات

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١١/٢٠

كشف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين ننتياهو، أن روسيا عرضت مؤخراً على الولايات المتحدة وإسرائيل، سحب القوات الإيرانية من سورية، مقابل تخفيف العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، وفقاً لما أوردته القناة العاشرة الإسرائيلية، مساء اليوم الثلاثاء.

جاء ذلك خلال مشاركة ننتياهو في جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمنية في الكنيست، عقدت أمس، الإثنين، بحسب ما نقلت القناة عن ثلاثة أعضاء كنيست.

ووفقاً للتقرير التي أوردته القناة، فإن إسرائيل لم تحدد بعد موقفها من الاقتراح الروسي، فيما لم تتطرق القناة للموقف الأميركي من المقترح، الذي أشارت إلى أنه كان محور اللقاء الخاطف الذي جمع ننتياهو بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في باريس الأسبوع الماضي.

ونقلت القناة عن مصادرها أن ننتياهو تحدث خلال اجتماع اللجنة، أمس، بشكل إيجابي عن اجتماعه ببوتين، علماً بأنه كان أول اجتماع بينهما في أعقاب تحميل روسيا إسرائيل مسؤولية إسقاط طائرة "إيلوشن ٢٠" في سورية ومقتل ١٥ عسكرياً روسياً كانوا على متنها، في أيلول/سبتمبر الماضي.

وأضاف ننتياهو خلال الاجتماع أن روسيا بحاجة إلى التعاون مع دول أخرى من أجل إيجاد حل للوجود الإيراني في سورية.

ووفقاً لأعضاء كنيست شاركوا في الاجتماع، أكد ننتياهو أنه في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، التقى المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري، مع كبار المسؤولين في موسكو. فيما التقى ننتياهو مع جيفري قبل بضعة أيام في مدينة القدس، حيث ناقشا مسألة "التموضع" الإيراني في سورية.

وقال ننتيا هو إن "هذا مجرد فكرة أولية، ولم يتم بعد تحديد موقف إسرائيل من هذه المسألة". وقالت القناة إن السفارة الروسية في إسرائيل رفضت التعليق على التقرير. فيما قال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأميركية: "نحن مستمرون في إجراء مباحثات مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى من أجل التوصل إلى حل سياسي في سورية. نحن لا نصح عن محتوى هذه المحادثات الدبلوماسية". يذكر أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أعلن في أوائل أيار/ مايو الماضي، انحساب بلاده من الاتفاق النووي الموقع بين إيران والقوى الكبرى. وبموجب الانسحاب، أعلن ترامب استئناف عقوبات كانت مفروضة قبل الاتفاق، دخلت الحزمة الأولى منها حيز التنفيذ، في أغسطس/ آب الفائت، فيما دخلت الحزمة الثانية حيز التنفيذ بداية الشهر الجاري.

واشنطن تكشف: هكذا تعاونت روسيا وإيران لتمويل الأسد وفيلق القدس وحزب الله

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١١/٢١

تحركت واشنطن ضد مخطط معقد تستخدمه إيران وروسيا لدعم نظام بشار الأسد وتوفير الأموال للنشاط الإيراني الخبيث في سوريا، وفرضت عقوبات على ٦ أفراد وثلاثة كيانات متورطة في نقل شحنات نفط إلى سوريا.

لمساعدة سوريا على دفع ثمن النفط لروسيا، ترسل إيران الأموال لموسكو من خلال الشويكي و"مجموعة غلوبال فيجن". وإخفاء مشاركته في هذه المعاملات، يقوم البنك المركزي الإيراني بدفع هذه المبالغ إلى "مير بيزنس بنك" باستخدام شركة تادبير كيش الطبية

وكشفت وزارة الخزانة الأمريكية أن روسيا سهلت تسليم سوريا النفط الإيراني، واستخدمت مجموعة مختلفة من الآليات لإخفاء الشحنات والمدفوعات المتعلقة بالنفط، مشيرة إلى تعاون شركة "غلوبل فيجن غروب" للسوري محمد عامر بالتعاون مع شركة "برومسيريوبورت" الروسية التابعة لوزارة الطاقة الروسية مينيرغو، لتسهيل شحن النفط الإيراني من شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى سوريا.

وأوضحت وزارة الخزانة، في بيان، أن شبكة السوري محمد عامر الشويكي وشركته، تمويل فيلق القدس الإيراني، ومليشيات حزب الله، وحركة حماس.

وأشارت الوزارة إلى أن بقية المستهدفين هم السوري حاج عبد الناصر، واللبناني محمد قاسم البزال والروسي أندريه دوغاييف، والإيرانيين رسول سجاد وحسين يعقوبي مياب.

وتقول واشنطن إنها تلجأ إلى الآليات العقابية لعزل نظام بشار الأسد باعتباره مسؤولاً عن الاعتقال والقتل الممنهج لأعداد كبيرة من السوريين إثر خروجهم للاحتجاج على الوضع السياسي والحقوق.

ويؤدي إدراج وزارة الخزانة الأميركية الأفراد والكيانات على لائحة العقوبات إلى عزلهم فعلياً عن النظام المالي العالمي وتجميد أي أصول لهم بموجب الاختصاص القضائي الأمريكي وتحذير المؤسسات غير الأميركية من

التعامل معهم. كذلك، تبرز هذه التصنيفات الدور الذي يضطلع به المصرف المركزي الإيراني في تسهيل هذا المخطط.

تمويه النشاطات

وتتسق شركة "غلوبل فيجن غروب" مع شركة النفط الإيرانية باستخدام سلسلة من الآليات الرامية الى تمويه نشاطاتها، وتحويل المدفوعات مقابل النفط الذي يشحن إلى سوريا. وتقول الوزارة الأمريكية إن "غلوبل فيجن غروب" تعمل بالتعاون مع شركة برومسيربورتيورت لتسهيل شحن النفط الإيراني من شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى سوريا. ولتسليم النفط من إيران إلى النظام السوري، تستخدم مجموعة "غلوبل فيجن غروب" عددًا من السفن، أمن العديد منها من قبل الشركات الأوروبية. ومنذ ٢٠١٤ على الأقل، أوقفت السفن التي تحمل النفط الإيراني نظام التعرف الأوتوماتيكي، قبل تسليم النفط إلى سوريا، لإخفاء الوجهة الحقيقية والمستفيدة من هذا النفط الإيراني.

آلية العمل

ولمساعدة سوريا على دفع ثمن النفط لروسيا، ترسل إيران الأموال إلى موسكو عبر الشويكي و"مجموعة غلوبال فيجن". ولإخفاء مشاركته في هذه المعاملات، يدفع البنك المركزي الإيراني المبالغ إلى "مير بيزنس بنك" باستخدام شركة تادبير كيش الطبية والصيدلانية. ورغم الإشارة إلى بضائع إنسانية في اسم تادبير كيش، إلا أنها استُخدمت مراراً لتسهيل النقل غير المشروع لدعم هذا المخطط النفطي.

وبعد تحويل البنك المركزي الإيراني الأموال من تادبير كيش إلى غلوبل فيجن، في روسيا، تتولى الأخيرة تحويل المدفوعات إلى شركة برومسيربورتيورت، المذكورة آنفاً، وهي شركة مملوكة للدولة الروسية، لدفع ثمن النفط.

فيلق القدس

وفي هذا السياق يُذكر أن "بنك مير للأعمال" التابع لبنك ميللي الإيراني مصنف منذ ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٨ على لائحة الإرهاب، بموجب الأمر التنفيذي (إي أو) ١٣٢٢٤، يعد قناة تمويل فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

وساعد كل من رسول سجاد، مدير الدائرة الدولية في البنك المركزي الإيراني، وحسين يعقوبي، نائب محافظ البنك الدولي للشؤون الدولية، في تسهيل العمليات المالية للشويكي عبر هذه القناة، في حين عمل أندري دوغاييف، النائب الأول لمدير برومسيربورتيورت، وبشكل وثيق مع يعقوبي لتنسيق بيع النفط الإيراني إلى الحكومة السورية.

ملايين براميل النفط

بفضل هذه الآلية، صدرت برومسيريو ريبورت، بالتعاون مع غلوبل فيجن غروب، الملايين من براميل النفط الإيراني إلى سوريا. ونقلت عبرها أيضاً، ملايين الدولارات بين البنك المركزي الإيراني وحساب "بنك مير للأعمال" في روسيا.

وفي الإطار نفسه تحرك الشويكي أيضاً، لتأمين نقل مئات الملايين الدولارات إلى وكلاء إيرانيين في المنطقة، بما في ذلك منظمات أجنبية مصنفة إرهابية من قبل الولايات المتحدة ومجموعات إرهابية دولية مثل حزب الله وحماس.

وتولى الشويكي تأمين التمويل ونقل الأموال عبر البنك المركزي السوري، لتنسيق نقل الأموال بالتعاون مع المسؤول في حزب الله محمد قصير، الذي يرأس وحدة حزب الله المسؤولة عن تسهيل نقل الأسلحة والتكنولوجيا وغيرها من سوريا إلى لبنان.

ويُذكر أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أدرج القصير في ١٥ مايو (أيار) ٢٠١٨ على قائمته، بسبب عمله لفائدة حزب الله اللبناني.

ترامب: معرفة بن سلمان بخطة اغتيال خاشقجي واردة جداً... لكنني سأتصرف حسب مصالح أمريكا وإسرائيل!

القدس العربي . ٢٠١٨/١١/٢١

قدّمت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمس الثلاثاء، تطوّراً جديداً في قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي بإشارته إلى أنه «من الوارد جداً» أن وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان كان لديه علم بخطة اغتيال الصحفي.

غير أن ترامب رأى أن الولايات المتحدة تعتزم أن تظل «شريكا راسخا» للسعودية حتى على الرغم من أنه «قد يكون من الوارد جداً» أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان كان لديه علم بخطة القتل.

وأشار الرئيس الأمريكي في بيان أصدره البيت الأبيض، إلى أنه ليست لديه النية لإلغاء عقود عسكرية مع الرياض، قائلاً «إذا أقدمنا بحماقة على إلغاء هذه العقود، ستكون روسيا والصين أكبر المستفيدين».

وذكر ترامب أن أجهزة المخابرات الأمريكية لا تزال تدرس الأدلة بشأن كيفية مقتل خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، ومن خطط للجريمة.

وأضاف «أجهزة مخابراتنا تواصل تقييم جميع المعلومات، لكن قد يكون من الوارد جداً أن ولي العهد كان على علم بهذا الحادث المأسوي - ربما كان على علم به وربما لا».

وتابع أن للكونغرس أن يقرر في «أي الاتجاهات سيمضي»، لكن الرئيس سيتصرف حسب مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي السياق، اعتبر مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية، لأول مرة، أنه «من الواضح تماماً» أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هو من أمر بقتل الصحفي جمال خاشقجي، فيما قالت وكالة رويترز إن عشرات الأمراء من العائلة السعودية المالكة يسعون لمنع تولي ولي العهد العرش. وبينما حاول وزير الخارجية عادل الجبير تبرئة بن سلمان، تساءل زعيم تركي معارض عن «الفرق بين السعودية وأفعال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن».

وقالت شبكة «إيه بي سي» الأمريكية إن مسؤول الخارجية الأمريكية الذي أدلى بالتصريحات حول مسؤولية بن سلمان عن مقتل خاشقجي، أطلع على تقييم «سي آي إيه»، حول مقتله، وقال: «هناك إجماع كبير على أن القيادة السعودية متورطة في هذه الجريمة... ولا أحد يناقش ذلك داخل الحكومة»، مشيراً إلى أن من بين الأدلة المذكورة في التقرير، هي العلاقة بين أعضاء فريق القتل وولي العهد، إلى جانب تسلسل النظام السعودي. من جهتها، نقلت وكالة رويترز عن ثلاثة مصادر وصفتها بالقريبة من البلاط الملكي السعودي، أن العديد من أفراد العائلة الحاكمة يسعون لمنع ولي العهد من أن يصبح ملكاً. وقالت تلك المصادر إن عشرات من الأمراء وأبناء العم من فروع قوية لأسرة آل سعود يريدون أن يروا تغييراً في خط الخلافة على رأس الهرم. ولفتت الوكالة عن مصادرها إلى أنهم يعرفون أن «الملك السعودي لن ينقلب على ولده الذي وصفته الوكالة بالمفضل لدى أبيه». وتقول رويترز إنهم يناقشون بالمقابل أن يعتلي الأمير أحمد بن عبد العزيز (٧٦ عاماً) الأخ الشقيق للملك سلمان، العرش بدلاً من ابن أخيه محمد بن سلمان.

من جهته، قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية إن بلاده تبحث مع الاتحاد الأوروبي إمكانية فرض عقوبات على السعودية إذا ثبت تورطها بقتل خاشقجي، لكنهم سينتظرون النتيجة النهائية للتحقيق التركي قبل اتخاذ أي قرار.

وفي هجوم غير مسبوق، اعتبر زعيم حزب الحركة القومية التركية المعارض، دولت بهتشه لي، أن المسؤولين السعوديين «يختلقون الذرائع ويرتكبون الأخطاء بسبب ارتباكهم» حيال مقتل خاشقجي، متسائلاً عن «الفرق بين الإدارة السعودية وذهنية بن لادن».

وقال: «من خنق خاشقجي وقطع جسده وأذابه باستخدام حمض الأسيد معروفون، ومن ساق الجناة إلى فعلتهم واضح. إن القتل السعوديين الذي دخلوا تركيا بأدوات الجريمة برفقة خبير الطب الشرعي، كانوا على العن جزءاً من خطة وحشية».

خريطة أديان العالم في طريقها إلى التغيير.. هل يصبح الإسلام الأكثر انتشاراً؟ وهل ترتفع نسبة الملحدين؟

عربي بوست . ٢٠١٨/١١/٢٠

يظن البعض أن الدين أصبح من الماضي، وأن انتشار الأديان والتدين في تراجع. قد يكون هذا الأمر صحيحاً بالنسبة لبعض المناطق والدول، لكن الواقع أن أعداد المتدينين في ازدياد أكثر من غيرهم، كما أن ترتيب انتشار الأديان سيشهد تغييراً جذرياً خلال عقود.

فبحسب صحيفة The Guardian البريطانية، فإن ٨٤% من سكان العالم ينتمون إلى جماعة دينية ما. وعادة ما يكون الأشخاص المنتمون إلى هذه الأغلبية من المنتمين لجماعات دينية أصغر سناً من الباقين، كما أنهم يتكاثرون وينجبون أطفالاً بمعدلات تفوق أولئك الذين لا ينتمون لديانة معينة. وعلى الرغم من وجود اختلافات جغرافية كثيرة، فإن العالم اليوم أصبح أكثر تديناً.

ما هي أكثر الأديان انتشاراً في العالم؟

يشكل المسيحيون أكبر مجموعة دينية بنسبة ٣١,٢% من مجموع سكان العالم، البالغ عددهم ٧,٣ مليار نسمة، وفقاً لبعض الإحصائيات الصادرة سنة ٢٠١٥، ليمثلوا بذلك ما مجموعه ٢,٣ مليار معتق. ويأتي الدين الإسلامي في المركز الثاني من حيث عدد المعتقدين، حيث يضم العالم ١,٨ مليار مسلم، وهو ما يشكل ٢٤,١% من سكان العالم.

ثم الهندوس بنسبة ١٥,١% بما يقدر بحوالي ١,١ مليار نسمة، ثم البوذيون الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ مليون حول العالم، ويشكلون ٦,٩% من إجمالي سكان الكرة الأرضية. كما أن هناك ديانات أقل انتشاراً، مثل السيخية والبهائية والجانية، الذين يصل عددهم إلى ٥٨ مليوناً، وهو ما يمثل أقل من ١% من سكان العالم، في حين يشكل اليهود، الذين يتمركزون بالأساس في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٠,٢% من سكان العالم، بحوالي ١٤ مليون يهودي.

فئة من المتدينين لا يتم التركيز عليها وهم غير ملحدون

تتكون الفئة الثانية من المتدينين من الأشخاص الذين يعتنقون ديانات شعبية أو فولكلورية، الذين يبلغ عددهم حوالي ٤٠٠ مليون شخص، ويشكلون ٦% من سكان العالم. كما نجد فئة ثالثة مفقودة، حيث كشفت إحصائيات سنة ٢٠١٥ أن حوالي ١,٢ مليار شخص في العالم، أي حوالي ١٦% من إجمالي السكان، قالوا إنهم لا يعتنقون أي ديانة على الإطلاق.

ولا يمكن القول إن معظم هؤلاء الأشخاص ملحدون، حيث إن معظمهم يزعم أن لديه إحساساً قوياً بالروحانية والإيمان بالآلهة والقوى الموجهة، لكنهم لا يلتزمون بدين معين أو يمارسونه بانتظام.

الطوائف: ليس المسلمون فقط من ينقسمون لسنة وشيعة

وتتكون جميع الأديان تقريباً من تقسيمات فرعية، حيث يشكل الكاثوليكون أكبر مجموعة مسيحية، ويبلغ تعدادهم ١,٣ مليار معتق، في حين يتوزع باقي المسيحيين على عدة طوائف فرعية أخرى، مثل البروتستانت والأرثوذكسية الشرقية والأرثوذكسية اليونانية والإنجليكانية. أما بالنسبة للدين الإسلامي، فيشكل السنة الأغلبية العظمى من المتدينين، في حين يمثل الشيعة والإباضية وبعض الطوائف الأخرى النسبة المتبقية.

وتتألف الديانة الهندوسية من ٤ مجموعات رئيسية، وهي الفايشنافية والشييفية والشاكتيزمية والذكائية. أما بالنسبة للديانة البوذية، فتتكون من مذهبين رئيسيين هما التيرافادا والماهايان، ويتضمن كل مذهب عدة مجموعات فرعية خاصة به. وبالنسبة لليهود، فقد يكونون أرثوذكس أو أرثوذكس متطرفين، أو محافظين أو إصلاحيين، أو أنهم ينتمون لجماعات أصغر.

ما أكثر مناطق العالم تديناً؟

تعتبر الجغرافيا شديدة الأهمية بالنسبة للدين، وخير مثال على ذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تمثل المنطقة الأكثر اكتظاظاً على وجه الأرض، وأكثر المناطق تديناً في العالم، حيث تضم ٩٩% من هندوس العالم و٩٩% من إجمالي البوذيين، كما تضم ٩٠% من الأشخاص الذين يعتنقون الديانات التقليدية والشعبية. في المقابل تضم منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهادئ ٧٦% من الأشخاص الذين لا ينتمون لأي دين في العالم، كما يشكل الصينيون العدد الأكبر منهم بواقع ٧٠٠ مليون شخص. ويعيش ثلاثة أرباع المتدينين في بلدان يشكلون فيها أغلبية السكان، في حين يعيش الربع المتبقي كأقليات دينية، حيث يعيش ٩٧% من الهندوس في ثلاثة بلدان ذات أغلبية هندوسية، وهي الهند ونيبال وموريشيوس، بينما يتركز ٨٧% من المسيحيين في ١٥٧ دولة ذات أغلبية مسيحية، ويعيش ثلاثة أرباع المسلمين في بلدان ذات أغلبية مسلمة. أما الأشخاص غير المتدينين، فيعيش سبعة من أصل عشرة منهم في بلدان يشكلون الأغلبية فيها، على غرار الصين وجمهورية التشيك وكوريا الشمالية.

ويعيش ٧٢% من البوذيين كأقلية داخل بلدانهم الأصلية، في حين يشكلون الأغلبية داخل ٧ بلدان فقط في العالم، وهي بوتان وميانمار وكمبوديا ولاوس ومنغوليا وسريلانكا وتايلاند.

وما أكثر الديانات نمواً؟ وما المناطق التي يتراجع فيها المتدينون؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال باختصار، والقول إن التدين يتضاءل في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، بينما يتخذ نسقاً تصاعدياً في مناطق أخرى. ويبلغ متوسط عمر سكان العالم ٢٨ سنة، حيث إن معدل عمر المسلمين لا يتجاوز ٢٣ سنة، فضلاً عن الهندوسية التي يبلغ متوسط عمر معتقّيها ٢٦ سنة فقط. (كلما انخفض معدل متوسط العمر في المجموعة الدينية يعني ذلك أنها أكثر شباباً وبالتالي مرشحة للنمو السكاني أكثر). ويتجاوز معدل عمر معتقّي الديانات الرئيسية الأخرى هذا المعدل، حيث يبلغ ٣٠ سنة لدى المسيحيين و٣٤ سنة لدى البوذيين، في حين يتجاوز ٣٦ سنة لدى اليهود. وقد سجل اللاذينيون معدلاً يكاد يبلغ ٣٤ سنة.

الإسلام الأسرع نمواً.. وسيصبح الأكثر انتشاراً في العالم

ويعتبر الإسلام الدين الأسرع نمواً في العالم، بسرعة تتجاوز النمو الديمغرافي العالمي بمقدار ضعفين. وبين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٦٠، يُتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بنسبة ٣٢%، في حين سيزداد عدد المسلمين بنسبة ٧٠%. وعلى الرغم من أن عدد المسيحيين سيزداد بشكل عام بسبب النمو الديمغرافي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنه من المرجح أن تفقد المسيحية مكانتها كأكثر الديانات اعتناقاً في العالم قبل حلول منتصف القرن الحالي.

ومن المتوقع أن يزداد عدد الهندوس بنسبة ٢٧%، واليهود بنسبة ١٥%، حيث يرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الولادات في صفوف الأرثوذكس المتطرفين. وسيزداد عدد الذين لا ينتمون لأي ديانة بنسبة ٣%، لكن هذه المجموعة ستكون أصغر حجماً، مقارنة بالمجموعات الأخرى؛ لأن نموها أقل من النمو الإجمالي لسكان العالم. ومن المرجح أن يتضاءل عدد البوذيين بنسبة ٧%.

ما العوامل وراء تزايد المسلمين مقارنة بغيرهم؟

يتمحور النمو الديني حول عدد الولادات والوفيات بشكل أساسي، ولا يُعزى لتحول الناس بين الأديان وتغييرهم لدياناتهم الرئيسية. ففي حين تنجب النساء المسلمات ما معدله ٢,٩ طفل طيلة حياتها، لا يتجاوز معدل الإنجاب لدى الديانات الأخرى ٢,٢ طفل. وبينما يبلغ معدل الإنجاب لدى النساء المسيحيات ٢,٦ طفل، ينخفض هذا المعدل بشكل كبير في البلدان الأوروبية، حيث تجاوز عدد الوفيات عدد الولادات بمقدار ٦ ملايين شخص بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١٥، ناهيك عن أن نسبة الوفيات في صفوف المسيحيين هي ٣٧% من إجمالي الوفيات في العالم خلال السنوات الأخيرة. ويشكل غير المنتمين لأي دين حوالي ١٦% من عدد السكان في العالم، لكن عدد الأطفال الذين ولدوا لأمهات لا ينتمين لأي ديانة بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١٥ لا يتجاوز ١٠% من الولادات في العالم. ويفيد ٢٣% من مسلمي الولايات المتحدة الأميركية أنهم تحولوا إلى الإسلام، في حين برزت بعض التقارير خلال السنوات الأخيرة التي تفيد بأن هناك عدداً كبيراً من المسلمين المهاجرين إلى أوروبا بصدد التحول إلى الديانة المسيحية، رغم عدم توافر إحصاءات محددة عن هذه الظاهرة، وإن كانت هناك مؤشرات من خلال إقبال اللاجئين من الدول التي تعاني صراعات على الكنائس في الغرب. وهناك عوامل معقدة وراء هذا الاتجاه، منها الامتتان للجماعات المسيحية التي تقدم الدعم خلال الرحلات الخطيرة والمخيفة للاجئين، وتوقع أن اعتناق المسيحية قد يساعد في طلبات اللجوء، حسب تقرير آخر لصحيفة The Guardian.

حتى الصين تشهد تغييراً في تركيبة التدين!

وقد شهدت الصين انتعاشاً دينياً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث يتوقع الكثيرون أنها ستصبح الدولة التي تضم أكبر عدد من المسيحيين بحلول سنة ٢٠٣٠. ومنذ سنة ١٩٧٩، نما عدد البروتستانت الصينيين بمعدل ١٠% سنوياً، ليزداد عددهم بين ٩٣ و ١١٥ مليون نسمة، وفقاً لإحدى التقديرات. ويُعتقد أن عدد الكاثوليكين الصينيين ازداد بحوالي ١٠ أو ١٢ مليون نسمة.

في أوروبا، التدين يتراجع حتى في معاقلة التقليدية!

في المقابل، تشهد المسيحية تراجعاً في أوروبا الغربية، وكدليل على ذلك انخفاض نسبة الكاثوليكين في أيرلندا، التي تعتبر تقليدياً دولة كاثوليكية، من ٨٤,٢% سنة ٢٠١١ إلى ٧٨,٣% سنة ٢٠١٦، كما انخفضت هذه النسبة إلى ٥٤% في صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ سنة، ناهيك عن ارتفاع عدد الأشخاص الذين لا ينتمون لأي ديانة ليمثلوا ٩,٨% من السكان، مسجلين قفزة بنسبة ٧١,٨% خلال ٥ سنوات فقط. والأمر سيان في اسكتلندا، التي لطالما اعتُبرت دولة ذات توجه ديني محافظ، حيث أصبح ٥٩% من السكان غير متدينين، مع وجود عدد كبير من النساء اللاتي يتجهن نحو عدم التدين، وتبلغ نسبتهن ٦٦%، في حين يتراجع الرجال عن انتماءاتهم الدينية بنسبة ٥٥%. وأفاد ٧ من أصل ١٠ أشخاص تحت سن ٤٤ أنهم غير متدينين، بينما تضم الفئة العمرية لمن هم فوق ٦٥ سنة النسبة الأكبر من المتدينين.

ماذا عن الدول التي تحكمها أنظمة دينية؟

غالباً ما تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أول ما يخطر ببالنا، عندما نتحدث عن الأنظمة الدينية. وحتى ثورة ١٩٧٩، كان هذا البلد يحكمه الشاه، في إطار نظام ملكي. ولكن زعيم الدولة الجديدة، آية الله روح الله الخميني، أسس نظاماً سياسياً جديداً، مبنياً على المعتقدات الإسلامية، وقام بتعيين قيادات القضاء والجيش والإعلام.

وقد خلفه في منصبه في سنة ١٩٨٩، آية الله علي خامنئي. وفي إيران، هناك رئيس منتخب، وهو حالياً حسن روحاني، الذي ينتمي إلى التيار المعتدل، وهو يعتبر من الوجوه الإصلاحية في البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن إيران هي واحدة من دولتين فقط في العالم تخصص مقاعد في البرلمان لرجال الدين (الدولة الأخرى هي المملكة المتحدة). كما أن هناك دولاً أخرى أيضاً تحكمها أنظمة دينية إسلامية، مثل موريتانيا، والسعودية، والسودان، واليمن. وفي المجلد هناك ٢٧ بلداً تعلن الإسلام كدين للدولة.

بلدٌ يعتبر المسيحية نظامه ودول عدة تعتبرها ديناً رسمياً

أما الدولة الوحيدة التي يحكمها نظام ديني مسيحي فهي الفاتيكان، ذلك الكيان الصغير والمتنفذ، باعتباره مركزاً للكاتوليكية الرومانية، الذي يتمتع فيه البابا بسلطة مطلقة، حيث يترأس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في حكومة الفاتيكان. وفي المجلد، هناك ١٣ دولة تعتبر المسيحية أو مذهباً من مذاهب المسيحية كدين للدولة، من بينها ٩ دول أوروبية. وفي إنكلترا، تعد الكنيسة الإنجليكانية (كنيسة إنكلترا) هي الكنيسة الرسمية للبلاد، وتلعب أدواراً مهمة في العديد من المناسبات والقطاعات. وهناك إجمالاً ٢١ أسقفاً يشغلون مقاعد ممنوحة لهم في مجلس اللوردات. وتُعرّف إسرائيل نفسها على أنها «دولة يهودية»، ينتمي ٨٠% من سكانها لهذه الديانة. ولكن في نفس الوقت، تصنف حكومتها على أنها علمانية. وفي ٢٠١٥، تم إحصاء أكثر من ١٠٠ بلد حول العالم بلا ديانة رسمية أو مفضلة.

وبالعودة للماضي.. ما هي أقدم الديانات؟

أقدم ديانة في العالم هي الهندوسية، التي يعود تاريخ ظهورها إلى حوالي ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وتليها في المرتبة الثانية اليهودية، التي ظهرت حوالي ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد، ثم الزرادشتية، التي تأسست بشكل رسمي في بلاد فارس خلال القرن السادس قبل الميلاد، ولكن يُعتقد أن جذورها تعود إلى حوالي ١٥٠٠ قبل الميلاد. وهناك أيضاً ديانة شنتو اليابانية، والبوذية، واليانية التي ظهرت في الهند، والكونفوشيوسية والطاوية في الصين، وهي كلها ديانات متقاربة ظهرت في فترة ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ قبل الميلاد. بعد ذلك، ظهرت الديانة المسيحية، ثم بعد ٦٠٠ سنة ظهر الإسلام.

مهلاً.. هل هناك ديانات جديدة ظهرت مؤخراً؟

قد يعتبر البعض أن أجدد الديانات هي عدم الإيمان بالأديان، رغم أن الملحدين كانوا موجودين منذ ظهور البشر على الأرض. ولكن في كل فترة تظهر حركات دينية جديدة، مثل الكوبيميزم التي ظهرت في السويد وهي ديانة إنترنت، إلى جانب كنيسة وحش السباغيتي الطائر أو الباستافاريانية (المعترف بها رسمياً من قبل الحكومة في

نيوزيلندا، ولكن ليس معترفاً بها في هولندا). وهناك أيضاً ديانة تيراسيم، وهي عابرة للأديان، وتقوم على الاعتقاد بأن الموت مسألة اختيارية والإله هو التكنولوجيا.

وفي سنة ٢٠١٦، قام معبد أتباع الجيدائية، التي ينتمي أعضاؤها إلى ديانة تقوم على تقديس نجوم أفلام ستار وورز، بمحاولة للحصول على اعتراف كطائفة دينية تدرج ضمن قانون المنظمات الخيرية في المملكة المتحدة، ولكن هذه المحاولة فشلت. وفي آخر عمليتي إحصاء، ظهر أن ديانة الجيدائية هي أكثر البدائل الدينية شعبية، حيث يعتبر أكثر من ٣٩٠ ألف شخص (٠,٧% من السكان) أنفسهم فرسان ديانة الجيدي، وذلك ضمن استطلاع أجري في سنة ٢٠٠١. وفي سنة ٢٠١١، انخفض هذا العدد بشكل حاد، ولكن كان لا يزال هناك ١٧٦,٦٣٢ صرحوا أمام الحكومة بأنهم فرسان ديانة الجيدي.

تأثير الأديان على العالم.. هل هو حروب وانقسامات فقط؟

بالطبع هناك تأثيرات كبيرة للمعتقدات والممارسات الدينية. أولاً، هناك عدد لا يحصى من الحروب والصراعات التي كانت لها أبعاد دينية معلنة أو خفية، على امتداد فترات التاريخ وحتى يومنا هذا. وخلال السنوات القليلة الماضية، شاهدنا الإسلاميين المتطرفين يخوضون حرباً في الشرق الأوسط، إلى جانب صراع نفوذ بين السنة والشيعية على امتداد كامل المنطقة، واضطهاد المسلمين الروهينغا في ميانمار. وأيضاً الحركة المتمردة بوكو حرام في نيجيريا، والاشتباكات العنيفة بين المسيحيين والمسلمين في جمهورية إفريقيا الوسطى، وهذه فقط بضعة أمثلة. كما تتعرض المرأة للاستعباد، ويتعرض الشواذ للاضطهاد، ويتم تعذيب وقتل من توجه لهم تهمة التجديف (الكفر)، حسب التقرير. بالإضافة إلى ذلك، هناك التأثير السياسي، إذ إن دونالد ترمب فاز بالانتخابات الرئاسية في ٢٠١٦، بفضل الدعم المطلق الذي حظي به من قبل المسيحيين البيض من الإنجيليين. كما أن المشرعين في الأرجنتين صوتوا مؤخراً ضد السماح بالإجهاض، وذلك تحت ضغط الأساقفة الكاثوليك والبابا. وتحدث رئيس الوزراء اليميني المتطرف في المجر، فيكتور أوربان، عن الحاجة لحماية الثقافة المسيحية في بلده، وذلك في إطار تبريره لسياساته المعادية للمهاجرين.

ولكن كيف يمكن أن يعيش العالم من دون هذه الأعمال الدينية؟

ولكن، ليست كل الجوانب مظلمة، إذ إن هناك الملايين من المؤمنين حول العالم، الذين ينخرطون في العمل الاجتماعي والمشاريع الهادفة لمساعدة الفقراء والمهمشين. وعند هذه النقطة، يكفي النظر إلى حجم مساهمة الكنائس والمساجد والمعابد في إنشاء بنوك الغذاء ومشاريع دعم اللاجئين. فضلاً عن حركة الكنيسة المقدسة في الولايات المتحدة، والمبالغ الكبيرة التي تجمعها المنظمات الإنسانية الإسلامية لتمويل أعمال الإغاثة، في بعض مناطق العالم الأكثر بؤساً.

وكيف سيكون مستقبل الدين في العالم خاصة إذا غاب هذا الرجل؟

ما يحدث هو المزيد من الأحكام المسبقة والاضطهاد، حسب التقرير، إذ إن أتباع أكبر الديانات يتحدثون عن تزايد أعمال الكراهية، وتعرض الكثيرين للعنف. وقد هاجرت غالبية المسيحيين من الشرق الأوسط، وهو ما اعتبره كثيرون تطهيراً عرقياً جديداً. وفي الأثناء، تشهد أوروبا انتشاراً لمعاداة السامية والإسلاموفوبيا. ومن أبرز

التغييرات التي سيشهدها المشهد الديني خلال السنوات القليلة القادمة، موت (أو ربما انسحاب) البابا فرانسيس، الذي بلغ ٨١ سنة، الذي يعاني من العديد من المشاكل الصحية. وقد أدت جهوده لإصلاح الفاتيكان والكنيسة إلى تعرضه لردة فعل عنيفة من القوى المحافظة، التي بدأت تنظم تحركاتها ضد البابا، وتنتظر اللحظة المناسبة التي يصبح فيها هذا المنصب شاغراً.

سرُّ بقاء الاحتلال نجاحه

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٨/١١/٢٠

هذا عنوان المقال الذي كتبه روغل ألفر، وهو يستحق القراءة والتأمل. يقول الكاتب "إن السبب الرئيسي الذي لن يعود فيه "الوسط - يسار" الإسرائيلي إلى الحكم هو أن الرواية التي يبيعها للجمهور غير مقنعة. فروايتهم تخسر أمام رواية بنيامين نتنياهو وورثته في اليمين. السبب بسيط، الاحتلال 'نجاح مبهر'". ويضيف: "ادعاء "الوسط -يسار" ضد الاحتلال مرتبط بحسابات نفعية، مثل أن من شأنه عزل إسرائيل، وأن يستدعي مقاطعة وعقوبات دولية، ويضر الطابع اليهودي للدولة، ويفشل ديمقراطيتها، فتبريراتهم تركز على ضرورة الفصل النابع من الواقع الديمغرافي".

ويتابع ألفر "إن الواقع يصفع وجوههم (أي "الوسط-يسار") ويرفض الرواية التي نسجوها، وفي نفس الوقت يؤيد رواية نتنياهو بأن إسرائيل لم تُصب بأي ضرر من الاحتلال، بالعكس هو يجلب لها فائدة اقتصادية على شكل قوة عمل رخيصة. كما أن احتجاج الفلسطينيين، بما في ذلك "الإرهاب"، ينجح "الجيش" الإسرائيلي والشاباك في احتوائه وإحباطه واجتثاثه". ويضيف: "تحولت إسرائيل إلى بطلّة العالم في الاحتلال، وهي متميزة في ذلك، مع تدفق الإرهاب الذي يخرج إلى الخارج. فالإسرائيليون مستعدون للتعايش معه".

ويطرح ألفر فضلاً عما تقدم ثلاثة عوامل ساهمت في تحطيم رواية "الوسط-يسار":
العامل الأول: إيران. وهي الأمر الأفضل الذي حصل لإسرائيل، فالدول العربية تخشى إيران أكثر من اهتمامها بالفلسطينيين، وهي تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل دون إجبارها على الموافقة على إقامة دولة فلسطينية.
العامل الثاني: الإرهاب الإسلامي العالمي. فقد نجحت الدعاية الإسرائيلية في تغطية الفرق بين هذا الإرهاب و"الإرهاب" الفلسطيني.

العامل الثالث: تاريخي. وهو دخول العالم في عصر ظلامي من ضعف الديمقراطية، وزيادة قوة القوميين المتطرفين والعنصريين والسلطويين وكارهي الأجانب والمحافظين والمتدينين والمناهضين للديمقراطية: ترامب في أميركا، وبوتين في روسيا، وإردوغان في تركيا، وفي هنغاريا والفلبين والبرازيل وبولندا والهند والصين، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى تعزز اليمين المتطرف في أرجاء أوروبا: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والنمسا، والسويد... وغيرها.

وأخيراً، يرد الكاتب على اليهود في إسرائيل الذين يحذرون من انضمام نتنياهو إلى التوجه العالمي الجديد، لأن هذا من شأنه أن ينتقم من إسرائيل في اليوم الذي سيتغير فيه التوجه بأن العهد الظلامي الحالي في بدايته، ونهايته لا تظهر في الأفق، وأن الاحتلال بقي حياً في عهد الليبرالية العالمية التي وصلت قمته في عهد باراك أوباما.

أنفق مع الكاتب في أن الاحتلال مريح، وطالما قلت وكتبت بأنه "احتلال خمس نجوم". وإذا لم يصبح مكلفاً لإسرائيل ومن يدعمها فلا يمكن أن يزول، خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي غير وزيف طبيعة الصراع من

صراع بين شعب شُرِد جزء منه من وطنه وبقي الجزء الثاني يروح تحت كيان استعماري استيطاني عنصري احتلالي إحتلالي، إلى نزاع على الأرض والحدود، وحول طبيعة السلام وإمكانية قيام وشروط قيام الدولة الفلسطينية التي لا يجب أن تخضع أصلاً للتفاوض، فهي جزء من الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإنشاء السلطة بالطريقة التي جرت فهي لعبت دور الوكيل الذي أزال الكثير من أعباء الاحتلال الذي مؤله العالم من خلال دعم السلطة بدلاً من أن تتحمل الدولة المحتلة المسؤولية.

مع أهمية ما ذهب إليه الكاتب إلا أنه مبالغ به. فعلى سبيل المثال، توظف إسرائيل وجود إيران، لدرجة الشروع في البحث لتشكيل حلف عربي أميركي إسرائيلي ضدها، ولكن هذا لا ينفي أن إيران ودورها المتعاضم في المنطقة يعني أيضاً وجود منافس كبير لدور إسرائيل، وتهديد مفتوح لها على احتمالات المواجهة التي رغم أنها مستبعدة حتى الآن إلا أنها ليست مستحيلة، وهي مواجهة من شبه المستحيل أن تنتصر فيها إسرائيل، فهي ستدفع في كل الأحوال ثمنًا باهظاً.

كذلك الأمر فيما يخص نجاح إسرائيل في الربط ما بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال، فنحن يجب أن نعمل بجد وحرص شديد من أجل إنهاء هذا الربط، من خلال عدم استهداف المدنيين، وإظهار المقاومة كحق مشروع في الدفاع عن النفس واسترداد الحقوق وإنهاء الاحتلال، إلا أن الكاتب أفر يغفل أن موجة الإرهاب انحسرت، رغم أنها لم تنته، ولكن علينا ندرك أين أصبحنا وأين كنا، فدولة "داعش" هزمت، كما أن المقاومة الفلسطينية صحيح أنها حتى الآن ضمن منسوب قادرة إسرائيل على احتوائه والتعايش معه والسيطرة عليه، ولكن الأمور لن تبقى على ما هي عليه، والدليل ما جرى مؤخراً في غزة من مواجهة انتهت بنصر للفلسطينيين، لا يجب أن نبالغ فيه ولا أن نقلل من شأنه، والضفة تغلي وما هي إلا مسألة وقت قبل أن تنفجر وفق ما أدلى به رئيس أركان جيش الاحتلال للجنة الخارجية والأمن.

أما بالنسبة لدورة التاريخ الراهنة التي تشير إلى التحول نحو اليمين واليمين المتطرف على امتداد العالم، وليس فقط في إسرائيل. فإسرائيل تتمتع بخيراتها، ولكنها ستكتوي من نيرانها، لا سيما في ظل التعصب القومي وظاهرة أن كل بلد تعتبر نفسها أولاً، وكون العالم لم يعد أحادي القطبية، بل متعدد الأقطاب، فضلاً عن أن الدور الأميركي في تراجع، والصين تتقدم لتبوء موقع الدولة الأولى في العالم، ومنتجه لتعميق هذه الظاهرة، وهذا تطور سلبي لإسرائيل، يضاف إليه أن هناك منافس آخر قوي لإسرائيل إضافة إلى إيران، وهو تركيا.

إنّ هذا التحول التاريخي يمكن أن يصل إلى العرب، بحيث يغيروا ما بأنفسهم ويتعاملوا بصورة مختلفة عما يفعلوا حالياً، ويمكن أن يصل الوضع إلى تغيير مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية خاصة، والغربية عموماً. وفي نفس الوقت الذي نشهد هذا التحول القومي اليميني الخطير، نشهد ردة فعل معاكسة له تظهر في أشكال متنوعة، منها أن التأييد للحقوق الفلسطينية لدى الرأي العام العالمي يتزايد حتى داخل الولايات المتحدة الأميركية، بدليل تحول الحزب الديمقراطي نحو اليسار، وتبلور تيار قوي فيه يدعم بقوة الفلسطينيين، ودليل آخر على ذلك ما يحدث في حزب العمال البريطاني الذي يمكن أن يصل إلى الحكم.

الأمر المثير للغضب والقلق أن هناك تحولات وتغيرات في المنطقة والعالم، منها ما هو إيجابي وما هو سلبي، ولكن لا يوجد مشروع عربي موحد، لو كان حتى من دون وحدة عربية، كان يمكنه أن يستفيد من الفرص المتاحة، ويقلل من أخطار التهديدات، فضلاً عن استمرار الانقسام الفلسطيني وعدم إدراك أن استمراره في الظروف العالمية الجديدة يمكن أن يجعله يعبد الطريق أمام تصفية القضية الفلسطينية، فهل نستيقظ ونتحد قبل أن تضيع القضية؟

يبقى الأمل بالشعوب العربية التي لا تتخدد بما يجري على السطح فهي تغلي على ما يجري في بلدانها من ظلم وفساد واضطهاد واستبداد وتبعية وتخلف وتجزئة وفقر رغم غناها بالموارد الطبيعية والبشرية، ولا أحد يعرف متى ستحدث الثورات القادمة، ولكنها ستندلع حتماً.

الشعب الفلسطيني مستمر في كفاحه منذ أكثر من مائة عام، ويفجر ثورة وراء ثورة، وانتفاضة وراء انتفاضة، وهو سيفرض إرادته في النهاية ويفرض الوحدة الضرورية لأنها قانون الانتصار.

«غزة هاشم» ترسم ملامح المستقبل.. وإسرائيل توسع مجال هيمنتها.. عربياً!

طلال سلمان . الشروق . ٢٠١٨/١١/٢١

لولا «غزة هاشم» لنسى العرب فلسطين، قضيتهم التي كانت مقدسة وصارت مطروحة في مناقصة مفتوحة بين العدو الإسرائيلي وراعيه الأمريكي الذي جعله التخاذل العربي الخصم والحكم.. وباب التنازلات سعياً إلى «الحل» أى حل، ولو كان ثمنه ضياع فلسطين.

فالسطة التي لا سلطة لها في الضفة الغربية لا تملك قرارها، فهي مرتهلة للمحتل الإسرائيلي الذي ما زال جيشه معززا بشرطته هو «السطة» الفعلية: ينسف بيوت المقاومين الذين يصنفهم «إرهابيين»، ويعتقل الرجال والنساء، الشباب والصبايا والفتيات الصغيرات اللواتي تشربن روح المقاومة من شراسة الاحتلال واعتداءاته اليومية على الشعب الفلسطيني.

و«الوسيط» الأمريكي حليف حقيقى للعدو الإسرائيلي، لا يكتفى بتزويده بالسلاح المدمر وأسرار تصنيعه، طائرات وحوامات ودبابات و«صواريخ ذكية» بل يفتح له أبواب العواصم العربية المغلقة.. والدور الآن على الخليج العربي بدوله المختلفة، كبيرتها والصغيرة، وآخرها عُمان وسلطانها قابوس.

وكان السلطان قابوس يعتمد تحييد سلطنته عن الصراعات العربية - العربية، كما عن صراع بعض الدول مع الغير... وكانت دبلوماسيته تتقدم دائماً للعب دور الوسيط بين «الإخوة - الأعداء»، أو بين بعضهم في الخليج العربي وبين إيران، ويتعاطى بموضوع العلاقات مع العدو الإسرائيلي بحذر.

فجأة استفاق المواطنون العرب على زيارة سرية معززة بالصواريخ لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ومعه عقيلته.. وعند باب الخروج يصرح بأن هذه الزيارة تأتي في سياق توطيد العلاقات مع إمارات الخليج العربي، ثم يضيف بحماسة: أن أبواب العالم العربي باتت، بأكثريتها مفتوحة للصلح مع إسرائيل، وهذا يطمئن على المستقبل!

أول الغيث جاء من دبی التي أعلنت إسرائيل رسمياً، إنها ستفتح قريباً قنصلية لها فيها.. وينتظر أن تلتحق بها مملكة البحرين قريباً، خصوصاً أن «وفوداً شعبية» منها قد زارت دولة الاحتلال الإسرائيلي بذريعة، الصلاة في المسجد الأقصى.

لكن هذه المشاهد لا تقدم الصورة الكاملة عن الصراع العربي - الإسرائيلي بعنوان فلسطين فتحة حقائق راسخة تُكتب يومياً بالدم، لا يمكن حذفها أو تجاهلها.

فلقد صيرت المقاومة الباسلة والصمود العظيم «غزة هاشم» آخر قلعة لإرادة الأمة العربية في الصمود ومواجهة العدوان الإسرائيلي المفتوح على شعبها الفلسطيني، غارات طيران متواصلة، ومدفعية جيشه والصواريخ المدمرة لا توفر جامعة أو مدرسة فضلاً عن بيوت الفقراء ودور العبادة ومخيمات النازحين... ومع ذلك يخرج فتية غزة كل يوم جمعة إلى الشريط المكهرب الذي أقامه العدو الإسرائيلي حداً بين القلب والعين وقد حملوا «أسلحتهم الثقيلة»

من الحجارة المباركة، ليقذفوا بها المستوطنين المسلحين والجنود المختبئين فى دباباتهم أو فى منصات إطلاق الصواريخ.

يحمل شهداء الغد من فتية غزة شهداء اليوم وجرحاهم الذين يرفضون الخروج من الميدان، ويركضون بهم إلى أى «مكان آمن»، ليعودوا بسرعة إلى ميدان المواجهة.

يجلس «العرب» على أفقيتهم أمام شاشات التلفزة، يتفرجون على المذبحة الجديدة صامتين، وقد يقرأ بعضهم آيات من القرآن الكريم أو من الإنجيل المقدس طلبا للرحمة للشهداء... ثم يتهدون: أهى على أرواح الشهداء فى غزة أم على فلسطين كلها، أم على الأمة جميعا؟!

يعود بنيامين نتنياهو من زيارته الرسمية لعُمان، مبتهجا ليعلن أن معظم العربية باتت مفتوحة أمامه.

تفسد «الحرب الجديدة» على غزة فرحته بهذا الفتح الجديد فى آخر نقطة من الجزيرة العربية، خصوصا أن وزير دفاعه ليبرمان قد اختار الحرب على غزة طريقا لمنافسة نتنياهو على رئاسة وزارة الاحتلال، فأمر بدك المدن والقرى والمخيمات بوصفها منصات للصواريخ.. لكن الرد جاء أعنف مما توقع فحقق إصابات مباشرة داخل الكيان الإسرائيلى، بل وعطل صواريخه.. وهى مفخرة الصناعة الأمريكية والمتراس الذى يحتمى به كيان العدو.

هل تقطعت أواصر القربى بين الدول العربية، وانصرفت كل دولة منها إلى ترتيب شئونها ومصالحها على حساب سائر إخوانهم من العرب وفلسطين بالذات؟!

وهل باتت قوة العدو الإسرائيلى ضمانا لبعض الكيانات العربية التى أنشئت على حساب حلم الأمة بالوحدة، أو بالاتحاد، أو بالتضامن، وهذا أضعف الإيمان؟

أن العرب يقاتلون، الآن، العرب: من اليمن إلى سوريا فالى العراق فالى ليبيا فى الشطر الإفريقى من الوطن العربى.

والدول العربية، عموما، تشتري أكثر من حاجتها لحماية كياناتها، وبعضها شرعى وله حيثيته التاريخية، وبعضها الآخر مصطنع ومبتدع لأغراض الخارج ومصالحه.

بل إن العديد من الدول العربية «محميات»، يحرسها الخارج ويرعاها لأنها تحقق له بعض مصالحه أو تحميها.. من أهلها الأقربين!

هل باتت الولايات المتحدة الأمريكية (وضمنها إسرائيل) هى «مرجعية العرب» فى الحرب والسلام.. فى الحاضر والمستقبل، علما بأنها تنظر إلى الكيان الإسرائيلى، وكأنه ولاية أمريكية قوية مزروعة فى هذا الوطن العربى لتبدل من طبيعته وهويته وتجعله مجرد جهة جغرافية: فهو «الشرق الأوسط»، الذى لا أهل له كانوا على امتداد تاريخ أهله، ولا هوية له فى الماضى أو فى الحاضر، ولا مستقبل له إلا بالقرار الإسرائيلى، وهو هو القرار الأمريكى.

والسؤال الحقيقى، فى هذه اللحظة: إلى أين سوف ينتهى العرب؟ وإلى ماذا ستنتهى دولهم المقتتلة والتى تستنفذ مواردها فى الاقتتال فى ما بينها، من سوريا إلى العراق، إلى اليمن، إلى ليبيا.... إلخ.

أنهم، عموماً، يستظلون الحماية الأمريكية، وهى هى أمريكا التى تسلح إسرائيل بأحدث وأقوى الأسلحة وتدعم اقتصادها وتفتح لها العواصم المغلقة فى وجه تمددها بهدف الهيمنة على المنطقة جميعاً؟! تلك هى المسألة، التى ستبقى جرحاً مفتوحاً ينزف كرامة الأمة ومستقبل كياناتها التى اصطنعها - بمعظمها - الأجنبى، وما زال يصادر قرارها أو يتحكم به حتى اليوم؟

المتنبى يناجي أشاوس غزة.. لكل امرئ من دهره ما تعودا

فهد الريماوي . المجد . ٢٠١٨/١١/١٧

ليس غريباً على غزة ان تنتصر الاسبوع الماضي، فالنصر عادتها الدائمة، ومهنتها الخالدة، ولعبتها المفضلة، وطبعها الموروث، ودأبها التاريخي منذ قديم الزمان.

ليس جديداً على غزة ان تنتصر، فهي مدمنة انتصارات، ومحترفة ثورات، ومغرمة بالتحديات، ومولعة بالرصاص، ومستعدة لأعلى التضحيات، ومداومة ليل نهار في حلبات الفوز والغلبة والظفر وقهر المعتدين. منذ اول ايام الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧، اثبتت غزة انها قلعة وليست مجرد قطاع، فقد سارعت الى امتشاق سيف المقاومة، ورفع راية الكفاح المسلح، واطلاق "لا" كبيرة وخطيرة في وجه المحتلين.

لم يرهبها جيش موشيه دايان، ولم يرعها سقوط كل فلسطين تحت سناك الاحتلال، ولم يفت في عضدها انهزام الجيوش العربية السريع والمريع، ولم يخطر في بالها انتظار المناطق المحتلة الاخرى في الضفة وسيناء والجولان كي تباشر اطلاق النار على الغزة.

بعد وقت قصير من احتلال غزة، اكتشف الصهاينة انهم باتوا اسراها وليست اسيرتهم، وصاروا سجناءها وليست سجينتهم، واصبحوا رهائنهم وليست رهينتهم، ووقعوا في مصيدتها بعدما توهموا انهم قد اصطادوها.. الامر الذي ارغم رئيس وزرائهم اسحق رابين على التمني بحرقه ان يصحو ذات صباح ليجد قطاع غزة قد غاص في البحر. قبل الاحتلال، كانت غزة في عهدة مصر، وفي رعاية جمال عبد الناصر الذي اضاف بسالته الى بسالتها، والتحم بروحه الثورية مع روحها، واطلق "كتائب الفدائيين" من بين ابنائها حيث ابلوا بلاءً باسلاً في عدوان السويس عام ١٩٥٦، ثم ما لبث "ابو خالد" ان اسس، بالتعاون مع المرحوم احمد الشقيري، جيش التحرير الفلسطيني الذي كان صاحب الطلقة الاولى في مقاومة الاحتلال عام ١٩٦٧.

لقد جادت غزة، خلال الخمسين سنة الماضية، بقافلة طويلة وجلييلة من القادة الشهداء، ورصّعت صفحات تاريخها المجيد باسمائهم الكريمة، بدءاً من جيفارا غزة الذي أطلق عليه لقب "حاكم غزة ليلاً"، ومروراً بشيخ المجاهدين احمد ياسين، وفتحي الشقاقي، وعبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وابراهيم المقادمة، واسماعيل ابو شنب، وعماد العلمي، واحمد الجعبري، والمسعفة البطلة رزان النجار وغيرهم من الشهداء الاحياء عند ربهم يُرزقون.

وكما هلّل احرار العرب والعالم لحزب الله اللبناني، حين حرر الجنوب من دنس الصهاينة والجعاجة دون قيد او شرط عام ٢٠٠٠.. فقد هلّلوا ايضاً للمقاومة الاسلامية، حين حررت قطاع غزة من عسكر ارييل شارون الذي انسحب - بل هرب - من الجحيم الغزاوي عام ٢٠٠٥ من طرف واحد وانفه في الرغام.

غزة اليوم، كما كل يوم، تضرب المثل في الشجاعة والصمود ورد الصاع صاعين، وتثبت ان الفئة القليلة قد غلبت الفئة الكثيرة باذن الله، وتبرهن لحكام الخنوع والتطبيع الاعارية المتهافتين على تل ابيب، ان المقاومة هي

الحل، وإن السيف هو الحَكَم، وإن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة.. فسحقاً لكل خائن أو خائن عربي يدير ظهره لقضية فلسطين، ويستقوي على امته بأمريكا واسرائيل.

الويل لحكام الاستسلام الذين ساروا بعكس بوصلة التاريخ، وارتبطوا بالمحافل الصهيونية والماسونية والامبريالية، وتحولوا - في حضرة نتنياهو - من زعماء الى عملاء، ومن قياصرة الى سماسرة، ومن رجال الى انذال، ومن مسؤولين الى متسولين.. جاهلين او متجاهلين ان لعنة فلسطين قد وصمت كل المتآمرين عليها، واوردتهم موارد القتل والهلاك، منذ نوري السعيد الى انور السادات الى بشير الجميل الى الملك فيصل آل سعود وغيرهم الكثير. غزة الباسلة تأبى ان تُلغي فطرتها الوطنية، وترفض ان تفارق روحها الثورية، وتستجبن كل محاولات الصلح والتطبيع مع عدو لا يكف عن اذلال العرب، وتدنيس المقدسات، وتهويد فلسطين.. غزة تدرك ان في المقاومة مجدها وحياتها، وان في الاستسلام موتها وتفاقم ازماتها، وان سلاحها الحربي والبشري هو اساس الاهتمام العالمي بها، وليس العكس كما يتشدد المرجفون الذين يزعمون ان التهذئة والمسالمة والتخلص من الآلة العسكرية هي طريق التنمية والرفاهية.. وشاهدنا ما يجري في الضفة الغربية (العباسية) التي لا ارضاً حررت، ولا تنمية حققت.

مؤكد ان غزة تضيق ذرعاً بالانقسام البغيض، وتسعى جاهدة لاستعادة الوحدة الوطنية ورأب الصدع الفلسطيني.. ولكن على قاعدة النضال والنزال والمقاومة التي اثبتت نجاعتها، وليس على اساس المساومة التي اعلنت فشلها واشهرت افلاسها، بلسان محمود عباس غير مرة.

غزة لا تستطيع ان تكون الا نفسها.. فلا تستطيع ان تنكر ذاتها، او تخلف وعدها، او تخذل امتها، او تخون رسالتها، او تخرج من جلدها، او تتنازل عن ثلاثة ارباع فلسطين، او تحطّب في حبال الآخرين.. غزة بؤرة حرية سوف تفيض عزمًا وحزمًا على كامل فلسطين، وهي بقعة شمس سوف تشرق - مع حزب الله - في سائر الفضاءات العربية.. وليس في واقعنا الراهن البائس من بارقة امل نهضوية، او التماعة تفاؤل قومية، او علامة يُمن واستبشار، سوى محور المقاومة في بلاد الشام.

وعليه.. فلغزة في عنق كل عربي حر شريف دِينٌ معلوم، وعليه ان يسارع اليوم قبل الغد الى تسديد هذا الدين الواجب والمستحق، عبر التبرع لهذه القلعة الصامدة بما يستطيع من مال.. فغزة الكادحة والمكافحة في امس الحاجة الى الاموال، بينما تزخر بالرجال والرجال والرجال الذين صدقوا ما عاهدوا الله والوطن عليه، وما بدّلوا تبديلاً.

انتصار تاريخي للمقاومة الفلسطينية في غزة بنكهة استراتيجية

عليان عليان . أمد . ٢٠١٨/١١/٢٠

بعد مرور أسبوع على منازل أل ٢٤ ساعة، مابين العدو الصهيوني والمقاومة البطلة في قطاع غزة والتي جاءت إثر العملية الأمنية الإسرائيلية الفاشلة شرق مدينة خان يونس، وبعد متابعة ردود الفعل الإسرائيلية الداخلية على المستويين العسكري والسياسي، يمكننا الجزم بأن المقاومة حسمت معركتها التكتيكية، بنصر لا غبار عليه في زمن قياسي، لم يتجاوز ٢٤ ساعة أو أكثر قليلاً، وعلى نحو مختلف عن انتصارها التكتيكي عام ٢٠١٤ على العدوان الصهيوني الذي استغرق قرابة الشهرين وأطلق عليه العدو آنذاك "الجرف الصامد".

نقول: نصر لا غبار عليه، وعلى نحو مختلف لعدة أسباب أبرزها:

أولاً: لأنها المواجهة الفلسطينية الأولى مع العدو الصهيوني، التي يتوسل فيها رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو الحكومة المصرية، التدخل لوقف إطلاق النار مع فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ما يذكرنا بتوسل بعض الحكام الخليجيين مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع في واشنطن عام ٢٠٠٦ ليطالبوا من رئيس وزراء العدو يهودا أولمرت آنذاك، إدامة الحرب ضد حزب الله، ليرد عليهم المسؤولون الأمريكيون في حينه أن أولمرت نفسه يتوسل إلي واشنطن للتدخل من أجل وقف إطلاق النار.

ثانياً: أنها المواجهة الأولى بعد معركة الكرامة الخالدة التي يتحقق النصر التكتيكي فيها ضمن زمن قياسي لم يتجاوز ٧٢ ساعة، وتطلق المقاومة خلالها في زمن قياسي ٤٨٠ صاروخاً وقذيفة، في حين شن العدو الصهيوني ١٧٠ غارة جوية.

ثالثاً: أن حجم الخسائر (التضحيات) الفلسطينية في الحرب الأخيرة، أصبح مكافئاً بشكل نسبي لأول مرة لحجم الخسائر الإسرائيلية في تاريخ الصراع مع العدو الصهيوني، رغم الفارق الهائل في ميزان القوى بين الطرفين، حيث ارتقى من الجانب الفلسطيني ١٤ شهيداً، من بينهم سبعة مقاومين من كتائب القسام وعلى رأسهم الشهيد نور بركة قائد كتائب القسام ومسؤول شبكة الأنفاق في خان يونس، وثلاثة من كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقتل من الجانب الإسرائيلي ثلاثة ما بين عسكري ومستوطن، من بينهم قائد الوحدة الأمنية الخاصة التي تسلمت بسيارة مدنية شرق خان يونس، وأصيب من الجانب الفلسطيني ٤٠ مواطناً، في حين بلغ عدد الإصابات في صفوف الصهاينة ٥٥ إصابة (هذا الرقم المعلن قبل رفع الرقابة العسكرية عن الاعلام) وفي حين أسفر القصف الإسرائيلي عن هدم ٨ بنايات في قطاع غزة، أسفر قصف صواريخ المقاومة عن هدم شبه كامل لسبع بنايات إسرائيلية، وإصابة خمس بنايات بأضرار جسيمة.

رابعاً: أن الصاروخ الأخير الذي أطلق قبل وقف إطلاق النار كان صاروخاً فلسطينياً مطوراً أطلق على عسقلان وتسبب في تهديم شبه كامل لبناية من ثلاث طبقات، ما يذكرنا في بحرب تموز ٢٠٠٦، حيث كانت القصفة الصاروخية الأخيرة لحزب الله وأدت إلى مصرع ما يزيد عن ٢٠ جندياً إسرائيلياً.

الميزة الاستراتيجية لهذا الانتصار تكمن فيما يلي:

- ١- أن جهات نافذة في المستويين العسكري والسياسي اعترفت بلغة واضحة بالانتصار الفلسطيني وبهزيمة (إسرائيل) في المواجهة الأخيرة، وبهذا الصدد نشير إلى ما يلي:
- أنه ولأول مرة يستقيل وزير الحرب الإسرائيلي جراء الهزيمة ومفاعيلها، مبرراً الاستقالة، برفضه لوقف إطلاق النار واصفاً الاتفاق بأنه "خضوع للإرهاب".
- إعلان نفتالي بينيت من حزب "إسرائيل بيتنا" وعضو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية رفضه لوقف إطلاق النار مشيراً إلى أنه "بعد أشهر من البالونات والطائرات الورقية الحارقة التي تطلق من قطاع غزة، والقذائف التي سقطت في إسرائيل، باتت تملي حماس علينا متى نوقف إطلاق النار، هو خطأ فادح".
- تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني بأن "نتائج جولة العنف الأخيرة مع فصائل المقاومة بغزة كانت سلبية من ناحية تآكل قوة الردع الاسرائيلية، وبالتالي يتعين على الدولة العبرية استعادة قوتها الرادعة".
- تصريح رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس يادلين "أن الردع مقابل الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة تصدّع، وحماس غيرت المعادلة، وإسرائيل فقدت قدرة قيادة الأحداث مقابل حماس في غزة"، لافتاً إلى أن الحركة عادت للعمل ضد منطقة "غلاف غزة" على نحو لم تتجرأ على فعله في السنوات الثلاث التي تلت "الجرف الصلب". انطلاقاً من هذا التقويم، دعا يادلين (إسرائيل) إلى العمل على إعادة الردع الذي فقد فعاليته، وتجنب الخشية من جولة قتال إضافية.
- تصريح لرئيس أركان المنطقة الجنوبية في الكيان الصهيوني سابقاً غداة وقف إطلاق النار جاء فيه "لقد فقدنا تماماً قدرة الردع وبيتنا في حالة من الحضيض الأمني".
- إجماع معظم المحللين العسكريين في الصحف الإسرائيلية، على أن المواجهات الأخيرة مع المقاومة في قطاع غزة، كشفت بشكل كبير عن خلل في التقدير الاستراتيجي للمؤسستين العسكرية والسياسية، بشأن القدرات العسكرية التي تخرننها فصائل المقاومة في قطاع غزة وأكدوا أن هذه المواجهات كشفت عن خلل كبير في قدرة الردع الإسرائيلية.
- المظاهرات الصاخبة للمستوطنين في مستوطنات غلاف غزة وفي "تل أبيب" والتي تخللها اشتباكات مع الشرطة الإسرائيلية، احتجاجاً على فشل الجيش الإسرائيلي "قوات الاحتلال" في توفير الأمن لهم.
- ٢- أن المقاومة كشفت عن مفاجآت استراتيجية أذهلت العدو وأجهزته الاستخبارية، التي لم تتوقع أن فصائل المقاومة في قطاع غزة في ضوء الحصار المحكم عليه، تستطيع بناء ترسانتها الصاروخية، ما مكنها من إطلاق ما يزيد عن ٤٠٠ صاروخاً على مستوطنات غلاف غزة، في حين لم تتمكن منظومة القبة الحديدية التي يفاخر بها العدو من إسقاط سوى ربع هذه الكمية من الصواريخ، كما كشفت المقاومة عن مفاجآت أخرى ألا وهي امتلاكها لصواريخ الكورنيت الروسية التي حصلت عليها من حزب الله ومن سورية، واستخدام هذا الصاروخ بكفاءة عالية عندما تم قصف الحافلة العسكرية شرق غزة وإحراقها.

٣- والميزة الثالثة لهذا الانتصار، أنه وكما جاء في خطاب انتصار المقاومة للقائد يحيى السنوار، بأنه رد بالنار على التطبيع الرسمي الذي تمارسه دول النفط مع الكيان الصهيوني، ما يعني أن هزيمة العدو في هذه المنازلة هي هزيمة نكراء لمعسكر التطبيع والخيانة، وأن هذا الانتصار أكد على وجود إمكانية ملموسة لإفشال المؤامرات الصهيونية الرجعية لتصفية القضية الفلسطينية عبر صفقة القرن وغيرها.

٤- والميزة السياسية الأهم هنا أن انتصار غزة وضع فصائل المقاومة جميعها في إطار محور المقاومة والممانعة، وخاصةً إثر الانقلاب في خطاب حماس على نهج خالد مشعل، هذا الانقلاب الذي سبق أن عبر عنه يحيى السنوار - قائد حماس في قطاع غزة - في لقاء له مع فضائية الميادين، وعبر عنه القياديان في حركة حماس وهما اسماعيل رضوان و خليل الحية غداة وقف إطلاق النار، بتثمينهما لدور محور المقاومة في انتصار غزة، إذ أنه ولأول مرة يجري فيه الحديث من قبل قيادات في حركة حماس عن محور المقاومة بهذا الوضوح حيث قال الحية في مقابلة له مع فضائية الأقصى "إن تيار المقاومة والممانعة سيثبت أنه الأحق بالتفاف الناس حوله".

ما تقدم يشكل انقلاباً على نهج خالد مشعل - رئيس المكتب السياسي السابق في حركة حماس - الذي انقلب على سورية عام ٢٠١١، وساهم في المؤامرة الرجعية ضدها، وهي التي احتضنته واحتضنت قيادة حماس بعد طردها من الأردن في نهاية القرن الماضي، ما قد يفتح الباب أمام تجسير العلاقة بين حركة حماس ودمشق بوساطة من إيران وحزب الله.

وأخيراً نشير إلى أن هذا الانتصار التاريخي للمقاومة، شكل بقوة الوحدة والنار انتصاراً تكتيكياً نوعياً بنكهة إستراتيجية يمكن البناء عليه وعلى مسيرات العودة لكسر الحصار وما هو أبعد من كسر الحصار، كما أنه كشف زيف طروحات أرباب نهج أوصلو في أن فصائل المقاومة في غزة وبالذات حركة حماس، تراجعت عن العمل العسكري لصالح النضال السلمي عبر مسيرات العودة وكسر الحصار، إذ جاءت الوقائع الميدانية لتؤكد أن فصائل المقاومة في قطاع غزة نجحت وباقتدار عبر "الهيئة الوطنية لمسيرات العودة" وعبر "غرفة العمليات المشتركة" في المزوجة بين النضالين السلمي والعسكري المقاوم، وأن الوحدة الميدانية التي تحققت لأول مرة في الداخل في إطار قيادة مشتركة "غرفة العمليات المشتركة" كانت سبباً رئيسياً من أسباب الانتصار التاريخي، لأن التفاهم بين القيادات السياسية أفرز التفاهم بين الأجنحة العسكرية ميدانياً.

رسالة للرئيس محمود عباس: تخلى عن عنادك.. وتحرك.. فالمؤامرة خطيرة.. وبديك جاهز

بسام أبو شريف . رأي اليوم . ٢٠١٨/١١/٢٠

لمن يهمه الأمر:

عندما التقى ارييل شارون الرئيس جورج بوش الابن في نيسان من العام ٢٠٠٤، أبرز له مجموعة من الأوراق أعدها مثير داغان ويوسي كوهين، الذي كان مسؤولاً حينها عن دائرة التكنولوجيا التابعة للموساد و(الآن يوسي كوهين مدير الموساد بكل دوائره)، كانت تلك الأوراق "الوثائق" قد فبركها الموساد حتى يثبت شارون للرئيس بوش أن ياسر عرفات هو رأس الارهاب، وأن تعليماته وأوامره هي وراء كل العمليات التي كان المقاومون الفلسطينيون يقومون بها ضد قوات الاحتلال - أي العمليات الارهابية كما يسميها الاسرائيليون.

كانت الزيارة تتويجا لحملة شارون، ومحاولاته المتتابة والحثيثة لاصاق تهمة "الارهاب" بياسر عرفات لدى قادة الغرب وقادة العالم، فقد كانت اتصالاته الهاتفية اليومية لا تتوقف عن الصاق التهم بالرئيس ياسر عرفات لدى الجميع، وأتاح ما عرضه شارون من وثائق مزورة على الرئيس بوش الفرصة للأخير كي يطلق العنان للكرهية التي يخص بها الفلسطينيين عامة وياسر عرفات خاصة، لذلك بقي صامتا عندما طلب منه شارون الموافقة على التخلص من ياسر عرفات، أي أنه لم يعد يشترط على شارون عدم المساس بالرئيس ياسر عرفات "كان الاتفاق الذي وقع في واشنطن ينص على حصانة القيادة الفلسطينية، وعدم المس بها"، وحسب أقوال مستشار شارون: (كان صمت الرئيس بوش "موافقة صامتة")، على ما طرحه شارون أو عدم ممانعته على أقل تقدير، وما يؤكد قول المستشار هو ما جرى في اليوم التالي اذ اتصل بوش علنا من الاعتراف بالرئيس ياسر عرفات، ودعا الفلسطينيين لاختيار بديل عنه ليتابع "مسيرة السلام"، (تماما كما يفعل الآن الرئيس ترامب بابو مازن، اذ أن ترامب ومنتياهو وحلفائهما من الأنظمة العربية المطبوعة مع اسرائيل يبحثون عن بديل للرئيس محمود عباس)، ورتب شارون عملية اغتيال الرئيس ياسر عرفات مع موفاز ومثير داغان بدس السم له - ظنا أن هذه الطريقة سوف تبعد الاتهام عن اسرائيل، أو أنها ستبقي موضوع الاغتيال غير محسوم لفترة طويلة من الوقت.

ونستخلص من هذا أن الرئيس المقبول لدى الولايات المتحدة ولدى اسرائيل هو الرئيس الذي يخضع لهما، ولايقاوم ابتلاع الأرض الفلسطينية، وشطب حقوق الشعب الفلسطيني، ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ومسؤولي أجهزة الأمن الاسرائيلية يشنون حملة ضد الرئيس محمود عباس تحت عنوان "الارهاب الدبلوماسي"، ومع اقتراب نهاية العام ٢٠١٨ يسعى ترامب حثيثا بالتحالف مع بعض الدول العربية المطبوعة مع العدو الصهيوني لطرح مشروع "صفقة القرن".

صفقة القرن التي تستهدف تهويد القدس، وتكريسها عاصمة يهودية للدولة اليهودية، والاعتراف باسرائيل من النهر للبحر، وتحويل الضفة الغربية الى يهودا والسامرة، وتحويل حياة الفلسطينيين الى جحيم، وارتكاب الجرائم الجماعية ضدهم لتهجير أكبر عدد ممكن منهم، ولاشك أن صفقة القرن التي رسمت خطوطها الحركة

الصهيونية، وانصاع لها ترامب "الموظف الصهيوني في البيت الأبيض"، تتضمن بدائل للفلسطينيين استنادا لبنود التهجير التي تتضمنها.

"صفقة القرن"، التي فوجئ بها الرئيس محمود عباس حظيت برفض كامل من كافة القوى الفلسطينية، ورفضها الرئيس محمود عباس وأطلق عليها تعبير "صفقة القرن"، ووعدها علنا بالتصدي لها ومنع تمريرها ومقاومتها ومقاومة تهويد القدس والضفة الغربية، وبذلك يكون الرئيس محمود عباس منسجما مع الثوابت الفلسطينية، وعلى قدم المساواة مع المواقف السياسية المناهضة لصفقة القرن التي اتخذتها كافة الفصائل الاخرى، هنالك اجماع فلسطيني على رفض هذه الصفقة، وهذه أرض رغبة وصلبة لرص البنيان المقاوم للمخطط الصهيوني الاميركي فلسطينيا، ونحن نرى أن هذه الأرض السياسية المشتركة بين كافة الفصائل تمنح الرئيس محمود عباس فرصة نادرة لجمع الصف الفلسطيني، وتوجيه ضربة قاصمة لمحاولات اسرائيل فصل الضفة عن غزة، والتصرف وكأن هنالك سلطة في غزة وسلطة اخرى في الضفة الغربية، والاستفادة من هذه الفرصة ستصب في مصلحة الشعب الفلسطيني الصلب، وهي رص البنيان الفلسطيني لتوجيه مقاومته بشكل مركز ضد الخطر الداهم، والأمر يتطلب تحرك الرئيس محمود عباس بسرعة قصوى نحو هذا الهدف، واخضاع كافة التناقضات والتعارضات مع حماس والجهد والجهة الشعبية وغيرهم من الفصائل للتناقض الأكبر، وهو مقاومة مخطط التصفية - صفقة العصر.

وحتى نكون صريحين وواضحين نقول: ان وقوف الجميع على أرض سياسية واحدة يبقى قضية واحدة أساسية موضع خلاف، وهي اصرار الرئيس محمود عباس على أن يكون السلاح خاضعا لسلطة مركزية، وأن يكون قرار الحرب والسلم مرتبطا بالرئاسة الفلسطينية بالنسبة لهذه النقطة الحساسة تشير الى حكمة الرئيس ياسر عرفات التي مكنته بالتشاور والشراكة مع الفصائل الاخرى ضبط قرار الحرب والسلم دون أن تكون بنادق التنظيمات منصوية تحت على جيش التحرير الفلسطيني، أو تحت على "قوات الثورة"، فقد احتفظت التنظيمات بسلاحها وكوادرها لكن قرار الحرب والسلم كان قرارا جماعيا عبر هيئات مسؤولة مثل المجلس العسكري الأعلى، وأثبتت الأيام أن الوحدة الوطنية تعني وحدة البنادق المنتشرة بين أيدي مقاتلي التنظيمات.

لقد مكن الحوار الجماعي والهيئات القيادية الجماعية أن تمنع استخدام السلاح في غير الزمان والمكان الذي تقرره القيادة الجماعية للقوات المقاتلة، هذه حكمة ابو عمار، ويستطيع الرئيس محمود عباس أن يلجأ للأسلوب الجماعي في القيادة، وليس القرار الفردي حتى تتم الأمور كما كانت بوفاق واتفاق.

ما يجري الآن مخالف لذلك، فالتنظيمات لم تعد كما كانت سابقا فهناك في اللجنة التنفيذية ل (م ت ف)، ممثلين لتنظيمات لم يعد لها وجود على الأرض ويقبل الرئيس ابو مازن بهم ممثلين "ولا أدري من عينهم أو كلفهم"، تبدو الأمور لمن يعلمون مأساوية ومضحكة، وهذا يحتم اجراء انتخابات بأسرع وقت ممكن لمجلس وطني جديد لينتخب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

من أخطر الأمور أن نبقي على رأس العمل لجنة تنفيذية لا تحظى بتأييد الشعب والمجلس الوطني لن هذا يعطي فتح وقيادتها فرصة تحطيم غير مبرمج للدولة فهم يتصرفون حسب قناعتهم بأن اللجنة التنفيذية هي من انتاج فتح، ونحن على استعداد أن نناقش كل اسم من أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية، في الوقت ذاته نج أن

تنظيماً عريقاً ومؤثراً في الساحة الفلسطينية هو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يحرم من مخصصاته "مخصصات مقاتليه"، لأسباب سياسية - (الموازنة مقطوعة عنه منذ تسعة أشهر)، ليسأل كل ممثل تنظيم في اللجنة التنفيذية نفسه أو يجيب على سؤال: كم مقاتل موجود فعلاً، وكم عدد الذين يتقاضون رواتب من م ت ف؟؟؟، ليس الهدف إثارة هذا الموضوع الخطير لكن الأمر ينطبق أيضاً على أسماء أخرى لم يجر انتخابها "شرعياً"، بل "زقوا زقا"، و"الزق" تم ويتم على أكثر من صعيد ودون وجه حق، وبطاقة الانضمام للزق كانت الموافقة الفورية على كل ما يطرحه السيد الرئيس الآن أعتقد أن الرئيس محمود عباس عرف تماماً مدى الخداع الذي "جرجروه" إليه مسؤولو الإدارة الأميركية وحلفاؤها، وأنا على يقين أنه يشعر بأن ياسر عرفات كان على حق عندما قرر أن يقاوم الخداع لذلك نرى أن الرئيس محمود عباس مطالب بالتخلي عن عناده الذي لا يتفق مع صفات "قائد الفلسطينيين"، فالفلسطينيون ليسوا قطيعاً من النعاج، وعلى الرئيس محمود عباس أن يلغي كل قراراته الجائرة بحق القطاع وبعض التنظيمات وقادة فلسطينيين ظلمهم وحرّمهم من حقوقهم منذ أول لحظة من لحظات حكمه، والأهم هو تشكيل لجنة تحضيرية لانتخابات نزيهة وبإشراف دولي "لأن هذا يحمل رسالة للعالم حول حقوقنا وحضارتنا وديمقراطيتنا"، إذ انتهى عصر التعيين عبر لجان، لندع الشعب الفلسطيني ينتخب بحرية وشفافية قيادته.

هذا الأمر الهام سوف يوجه ضربة قاتلة لمحاولات السي آي ايه والشين بيت ومخابرات دول عربية مطبوعة خلف قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

والنصيحة الأخيرة للرئيس محمود عباس أن يكسر هذه الحواجز التي نصبها حوله مجموعة من أتباع اوسلو، فهم لا يرون ما يجب أن يراه الرئيس محمود عباس، وهنالك عقول فلسطينية مشهود لها بوعيتها وخبرتها قادرة على تنوير الرئيس ابو مازن، وطرح الاحتمالات عليه والبدائل ورسم خطة مواجهة فاعلة، ندعوه لفتح بابه لهؤلاء، وان ينهال على اللصوص الذين ينهبون مال الشعب الفلسطيني ومازالوا على مقاعد المسؤولية، انها فرصة - قد لا تتكرر.

ونختم الرسالة بتوجيه الكلام للرئيس محمود عباس: "لا سلاح بيدنا أقوى من سلاح وحدتنا لمواجهة صفقة العصر، لقد سقط الرهان على دور الولايات المتحدة، ورفضت أنت العودة لصيغة رعاية الدولة الواحدة، لكن رفضنا لا يعني أن تسير الأمور كما نريد، فنحن نعرف أين هي حدود مصالح الدول الأخرى، لكن الوحدة الوطنية ورص الصف الفلسطيني سوف تزودنا بسلاح لا مثيل له لنبني عليه: ثقتنا بأنفسنا، وثقتنا ببعضنا البعض، وبقدرتنا على قطع دابر الفساد، وعلى بناء دولتنا، وعلى خلق ميزان قوى يمكن الرئاسة من الطلب من أوروبا وروسيا العودة لتطبيق ٢٤٢".

فلسطين: تطبيع "السلام" .. تغريب المقاومة..!

علاء الدين أبو زينة . الغد الأردنية . ٢٠١٨/١١/٢٠

في أخبار الذكرى الثلاثين لإعلان استقلال فلسطين، تقول إحدى وسائل الإعلام: "يحتفل الفلسطينيون يوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام بذكرى إعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين". وتستطرد إحداها: "وقد شهدت الساحة الفلسطينية منذ ذلك التاريخ سلسلة من الأحداث والتطورات، أبرزها استمرار الاحتلال الإسرائيلي ممثلاً في الاستيطان وعمليات التهويد".

وتبدو عبارة "يحتفل الفلسطينيون" ملفتة بشكل خاص. لا أتصور أن لدى الفلسطينيين شيئاً يحتفلون به بعد هذه الأعوام الثلاثين، كما يعترف الجزء الثاني من الخبر. بل إن "ذكرى الاستقلال" تزامنت مع سقوط المزيد من الضحايا الفلسطينيين في غزة، وشهدت اشتباكات مع الاحتلال، مثل كل الثلاثين عاما الماضية.

كثرة الضحايا الفلسطينيين الذين يسقطون على أساس يومي، حتى منذ "إعلان استقلال فلسطين" جعلت الأخبار عنهم تذهب إلى الصفحات الداخلية وأسفل قائمة الأخبار. وكما يبدو، دخلت هذه الأخبار في العاديّة ولم يعد فيها جديد يستحق الانتباه. بل إن هناك اتجاهات لانتقاد الفلسطينيين في غزة على "استفزاز إسرائيل"، واعتبار مقاومتهم، حتى بالشكل السلمي في مسيرات العودة العظيمة، خطأ من جانبهم وليس من العدو المحتل الذي يحاصرهم ويقتلهم يوميا.

تتجاهل هذه التوجهات حقيقة أن الفلسطينيين في القطاع مستهدفون بحرب دائمة من الحصار والتجويع والإغلاق. كما تتجاهل القضية الأساسية التي جُعِلت -لأسباب عجيبة- غير أساسية: أن فلسطين محتلة، ومعظم أهلها لاجئون، وكلهم محرومون من حق تقرير المصير. ويريد الكثيرون أن يقترحوا على الفلسطينيين في القطاع التطبيع مع الواقع بهذه الصفات غير الإنسانية، كواقع يتعذر تغييره. وتصبح النصيحة أن من الأفضل عدم إيقاظ العملاق النائم عند بابك، حتى لو أنه يسجنك في دارك ويذلّك ويجوعك ويريدك أن تموت.

الصورة "الأخرى" من "استقلال فلسطين" هي الضفة الغربية المحتلة التي تحكمها السلطة. هناك، يبدو الأمر في ظاهره مغايرا لتجربة الأقران في القطاع. فالناس يتمتعون بـ"سلام" نسبي؛ يعملون ويبنون، وربما يتاجرون. لكنّ نظرة أعمق ستقترح أن وضعهم أخطر من وضع غزة، من حيث التداعيات على مجمل قضية الفلسطينيين ومصيرهم الوطني.

من المفارقات أن يأتي تشخيص دقيق لوضع الضفة من صحيفة "هآرتس"، "الإسرائيلية" أميرة هاس. وبينما تأخذ هاس الصحفي البريطاني روبرت فيسك في جولة في الضفة لترية بشاعة الوضع ووحشية جدار الفصل العنصري، تخيلت كائنا فضائيا يزور الضفة. وتقول عنه: "إنه يرى مدينة مترامية الأطراف (رام الله)، وبنائات أنيقة... لديك دور سينما هنا ومتاجر وأعمال. أنظر إلى السيارات هناك. سوف يقول رجلنا الفضائي: 'ما المشكلة؟ لماذا تشكون من الاحتلال؟' وإذن، المشكلة أنه يتكون لديك وهم بأنك لست تحت الاحتلال في هذا

الحيز الضيق، في القفص، في هذا السجن الخمس نجوم... الخطوط الكونتورية، الحدود، واضحة جدا. لكن الناس في داخل الحدود تعودوا على نوع من الطبيعية التي يصعب عليهم كثيرا أن يتخلوا عنها الآن".

"الطبيعية" بهذه الظروف مقتلٌ لقضية التحرر الوطني الفلسطيني. إذا أصبحت تحرص على القليل الذي لديك وتقع نفسك بأنك حر وأنت في "سجن خمس نجوم"، فإنك تكون قد هُزمت. وتلتقط أميرة هاس المؤشرات: "عندما انخرط بعض الشباب في هجمات الطعن وذهب بعض الطلبة إلى نقاط التفتيش هنا للاشتباك مع الجيش الإسرائيلي، شعر الناس معهم عاطفيا. لكنك لم تر الحشود تأتي لمواجهة الجيش". والذي يوقف فلسطيني الضفة عن المشاركة في المواجهة، حسب هاس، هو انقسام فتح وحماس، وترامب، والشعور بأن تضحياتهم ستكون بلا ثمن.

هذه المشاعر، وهذا التطبيع للـ"السلام" في السجن خمس نجوم، وتوهُم العيش في دولة مع أنك تحت الاحتلال، هي بعض هبات أوصلو الذي أعقب "استقلال فلسطين". وهي أخطر بالتأكيد من مشاعر القهر المغايرة لدى الفلسطينيين في غزة. فالرضا يدفع إلى الاستكانة، والشعوب بالقهر يدفع دائما إلى التمرد والسعي إلى التغيير.

الآن، بعد ثلاثين عاما من "إعلان الاستقلال" وتبعاته التي أوهمت العالم بأن الفلسطينيين أصبحت لهم دولة ويفاضون الاحتلال كنظير، أصبح الفلسطينيون ثلاث جماعات. الفلسطينيون في الشتات، الذين بلا دولة ويجري معظم الحديث عن تجريدهم من حق العودة؛ والفلسطينيون في غزة، المحاصرون والمستهدفون بالقتل؛ والفلسطينيون في الضفة، الخاضعون للاحتلال، وإنما الذين قد يتوهمون العكس. وكل ذلك يجمعه سياق تطبيع "السلام" بهذه الصفات، وتغريب المقاومة.

غزة: من نظرة للمدى القصير إلى بعيدة المدى

كيم ليفي واودي ديكل - ٢٠١٨/١١/٢٠

نشبت التصعيد الأخير بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة (١١ - ١٢ تشرين الثاني) في ظل التقدم في المساعي المتواصلة لوضع تسوية تهدئة بين الطرفين. وشهد سلوك إسرائيل وحماس في هذا الحدث على الرغبة المتبادلة للسعي إلى تفاهات (وكلاهما يرفضان اصطلاح التسوية لأنه يفسر كاعتراف متبادل)، والتي تتضمن وقفا للنار وتسهيلات ذات مغزى في الاغلاق على قطاع غزة. الانطباع هو أن إسرائيل وحماس على حد سواء غير معنيتين بدفع الدفع الذي تجببه الحرب والتي في نهايتها عودة إلى نقطة البدء.

والى ذلك، تتشكل قواعد اللعب بشكل دينامي. الاشتباك بين رجال حماس وبين القوة العسكرية الإسرائيلية التي عملت في خان يونس استغل جيدا قائد حماس في القطاع يحيى السنوار كي يثبت لمنتقديه بانه لم يترك طريق المقاومة المسلحة وأن يوضح في نفس الوقت لإسرائيل أن حماس لن تتجلى على نشاط عسكري إسرائيلي في أراضي القطاع برعاية تفاهات وقف النار.

وعكس قرار حماس إطلاق صلية كثيفة من الصواريخ على إسرائيل ليومين، بعد الاشتباك تقدير حماس بأن هناك حاجة إلى ضربة قوية واليعة لإسرائيل، ولكن محدودة في مدى الصواريخ مما يسمح بالعودة إلى تفاهات التهدة. أما الرد الإسرائيلي بدوره فكان قاسيا ولكنه محسوبا مع ذلك. والدليل على ذلك كان عدد القتلى المتدني نسبيا في قطاع غزة في اعقاب اعمال القصف.

منذ عدة أشهر يحاول المصريون، إلى جانب مبعوث الأمم المتحدة، نيكولاي ملادينوف العمل على تسوية في قطاع غزة من خلال الجسر بين ثلاث جهات: إسرائيل، حماس والسلطة الفلسطينية. فالتسوية بين إسرائيل وحماس ستتمس بمكانة السلطة كممثل وحيد للفلسطينيين، وتخلد حكم حماس في قطاع غزة؛ من جهة أخرى، فإن تسوية مصالحة فلسطينية داخلية بين السلطة وحماس ستتمس بقدرة إسرائيل على الفصل بين قطاع غزة والصفة الغربية.

وبالتالي، ورغم رفض إسرائيل وحماس الاعتراف المتبادل، تجري مفاوضات بين الطرفين، وأن لم تكن مباشرة، دون اشراك السلطة. منذ بداية المظاهرات الجماهيرية على الجدار الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل ("مسيرات العودة") في ٣٠ آذار، حاولت حماس الوصول إلى تسوية غايتها "الهدوء مقابل رفع الحصار" عن القطاع وبداية عملية اعمار ذات مغزى المنطقة.

اما إسرائيل من جهتها فوضعت معادلة واضحة تتمثل بـ "الهدوء مقابل الهدوء"، اشترطت التقدم لاعادة جثماني الجنديين والمفقودين لدى حماس، ولم تكن مستعدة لمنح حماس انجازات تعززها في الساحة الداخلية وتمنحها شرعية للعنف الذي مارسه على حدودها. وبالتوازي، رفضت السلطة الفلسطينية المساعدة في تقدم التسوية التي تمنح حماس الشرعية وتعزز حكمها في القطاع، بل واشترطت كل تقدم نحو التسوية في المصالحة الفلسطينية الداخلية وعودة كل الصلاحيات لإدارة القطاع إلى حكمها، بما في ذلك الصلاحيات الأمنية.

ان تسوية التفاهات التي تسعى اليها مصر تتشكل من ثلاث مراحل أساسية: الأولى، وقف نار طويل مقابل تسهيلات في الاغلاق؛ الثانية، اعمار القطاع؛ الثالثة، عودة حكم السلطة الفلسطينية بشكل تدريجي إلى القطاع. وجاء حدث التصعيد الاخير في ظل تحقيق المرحلة الاولى: حماس قلت العنف على الجدار؛ إسرائيل وسعت مجال الصيد، سمحت بادخال الوقود بتمويل قطري وسهلت عبور البضائع إلى القطاع؛ قطر، باقرار من إسرائيل ادخلت إلى القطاع ١٥ مليون دولار لدفع رواتب موظفي حماس؛ ومصر ابقت على معبر رفح مفتوحا أمام الأشخاص والبضائع.

اما تنفيذ صفقة اعادة جثماني الجنديين والمفقودين فسيكون الظن الشرط للتقدم من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، التي ستتضمن مشاريع بنى تحتية بهدف إعمار غزة وخلق عشرات آلاف أماكن العمل، بتمويل الأسرة الدولية، ويحتمل أيضا اقامة معبر بحري بين غزة والقطاع.

لا يمكن أن نعرف بعد كم بعيدا ستصل هذه التفاهات، وهل ستنتزع إلى تسوية تطبق بكل مراحلها. ومع ذلك، يمكن التقدير بان هذه مسيرة حساسة وفي حالة عدم لمس التقدم على مدى الزمن وعدم نشوء تغيير هام في الواقع الغزي، فإن الساحة ستندهور، أجلا ام عاجلا، إلى مواجهة عنيفة بين حماس وإسرائيل.

فقيادة حماس، التي وعدت سكان القطاع بما لا يقل عن رفع الحصار، لن تصمد على مدى الزمن أمام الضغوط الشديدة التي تمارس عليها ومواجهة الانتقاد ضدها على الثمن الدموي الذي دفعه مئات الفلسطينيين في المظاهرات على الجدار في الأشهر الأخيرة. وبالمقابل، في الساحة السياسية في إسرائيل تنطلق اصوات ترفض كل فكرة التفاهات التي يمكن ان تفسر كتسوية مع حماس، وتدعو إلى حملة عسكرية واسعة النطاق في القطاع. ذروة الانتقاد في استقالة وزير الأمن ليبرمان من منصبه، على خلفية ما أسماه "استسلام للإرهاب".

حسنت حماس في السنة الأخيرة وضعها الاستراتيجي حيال إسرائيل، السلطة الفلسطينية والاسرة الدولية. وذلك بفضل السياسة التي يتصدرها يحيى السنوار منذ انتخابه في منصب رئيس القيادة السياسية في القطاع. فقد عرض السنوار خطة سياسية وغير، حاليا، طبيعة الكفاح، من التشديد على الجانب القومي - الديني إلى التركيز على المستوى المدني الإنساني.

ومن اجل الحفاظ على صورتها كقائدة المقاومة الفلسطينية، تحرص حماس على الايضاح بان الانجازات ليست نتيجة الحوار مع إسرائيل، بل نتيجة الاستعداد لممارسة القوة، ضمن أمور اخرى استنادا إلى التفاهات التي تحققت مع مصر، قطر والاسرة الدولية والنابعة من ضغط المظاهرات على الجدار.

السلطة الفلسطينية تجد نفسها في ورطة وتقف في هذه المرحلة وحدها في المعركة التي تخوضها لاسقاط حكم حماس في القطاع. ويسعى رئيس السلطة محمود عباس لاستغلال ضائقة حماس وعدم قدرتها على تحقيق تحسين في وضع سكان غزة كي يضغط على حماس للتوقيع على اتفاق مصالحة كشرط للتقدم في إعمار القطاع. في إطار اتفاق المصالحة طلبت السلطة أن تنقل حماس إليها السيطرة المدنية والأمنية في القطاع وتخضع سلاحها لها.

رغم أن لإسرائيل ولمصر مصلحة أساسية مشتركة في إسقاط حكم حماس في غزة وعودة حكم السلطة الفلسطينية إلى القطاع فقد قررتا تقديس التهدئة في المدى القصير وهما غير مستعدتين لاحتمال المخاطر التي ينطوي عليها التصعيد والتدهور إلى معركة عنيفة كنتيجة لاستمرار الضغط على حماس.

يتبين انه بخلاف الماضي لا ترى مصر اليوم في المصالحة في الساحة الفلسطينية شرطا ضروريا لتحسين الوضع في قطاع غزة ومستعدة لان تتوصل إلى تفاهات مع حماس حتى دون مشاركة السلطة. ومع ذلك، تفهم مصر بانه في مرحلة تنفيذ المشاريع المدنية في القطاع ستضطر إلى السلطة الفلسطينية، بكونها القناة لنقل المساعدات والتبرعات من الأسرة الدولية، ولهذا فهي تعكف بالتوازي على تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية. اما إسرائيل، فباستعدادها الوصول إلى تفاهات مع حماس في ظل تجاوز السلطة الفلسطينية، فتشهد عمليا على أنها لا ترى في السلطة شريكا في اي تسوية. كما يشهد هذا الاستعداد على ان إسرائيل تسعى إلى الهدوء في ساحة غزة بكل ثمن تقريبا، بدعوى ان غزة هي ساحة ثانوية ويجب تركيز القوى والجهود على الساحة الشمالية، سوريا ولبنان، بصفتها ساحة أساسية.

بينما في الخلفية تقارير عن النشر القريب للخطة السياسية الأميركية، والتي اعلن الفلسطينيون منذ الان عن نيتهم رفضها، وكذا شائعات عن ان هذه ستركز بداية على حل مشكلة غزة. تدير السلطة الفلسطينية الكفاح على قوتها ومكانتها في عدة ساحات بالتوازي - حيال إسرائيل، حيال حماس، حيال مصر والعالم العربي وحيال الاسرة الدولية.

قطاع غزة هو اقليم يعيش أزمة إنسانية وتحكمه منظمة معادية لإسرائيل، دون حل متوفر لهذا الواقع. بغياب حل، فإن السياسة المطبقة عمليا هي منع التعاضم العسكري لحماس وممارسة الضغط من اجل خلق ردع يمنعها من استخدام القوة، إلى جانب تحديدها كعنوان مسؤول عما يجري في القطاع في ظل الاعتراف بحكم الأمر الواقع بحكمها في المنطقة. تتمسك إسرائيل بسياسة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والرامية إلى تقليص التأثير السلبي للقطاع على الضفة، ضمن امور اخرى انطلاقا من التقدير بان ليس في قدرة السلطة الفلسطينية على استئناف تواجدتها وحكمها في القطاع. يخدم هذا النهج الموقف الإسرائيلي الحالي في أنه لا يوجد شريك في الجانب الفلسطيني، لا يمكن التوصل معه إلى اتفاق سياسي شامل، وبالأساس إلى تنفيذه.

تعلن إسرائيل على الملأ بان لا مصلحة لها في حرب في غزة، وانها معنية بتهدئة طويلة المدى. في تصريحات القاها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في اثناء زيارته إلى باريس، قبل التصعيد الاخير صرح بانه "لا يخاف الحرب ولكن يريد منعها حين لا تكون ضرورية"، وقدّر أن حربا اخرى ستعيد إسرائيل إلى الوضع اياه الذي كان فيه بعد حملة الجرف الصامد. وبالمقابل، يدعي مسؤولون كبار في الساحة السياسية والكثيرون في الجمهور الإسرائيلي بانه يجب الخروج إلى عملية عسكرية واسعة مع حماس وتعزيز الردع الإسرائيلي. عمليا، إسرائيل وحماس في شرك مشابه، من جهة هما غير معنيتين بجولة قتالية تجبي منهما اثمانا وتعيدهما إلى نقطة البدء، ولكنهما لا تريدان أيضا السماح للطرف الاخر بتحقيق انجازات واتخاذ صورة من يدير مفاوضات مع العدو.

على إسرائيل أن تعطي الأولوية لمصالحها بعيدة المدى، على حساب المصالح قصيرة المدى في الساحة الفلسطينية. من الأفضل لإسرائيل أن يتم اعمار القطاع من خلال السلطة كي تجني هي وليس حماس ثمار الاعمار في نظر الجمهور الفلسطيني. وعليه، فإن عليها أن تبلور غاية مشتركة مع السلطة الفلسطينية، مصر وجهات الاختصاص في الساحة الدولية، تشتت المساعدة لغزة عبر قناة السلطة الفلسطينية. والغاية المشتركة هي تخفيف الضائقة الانسانية في القطاع وتنمية البنى التحتية بشرط اعادة حكم السلطة إلى القطاع. وسيكون العمل المشترك رافعة ضغط هامة على حماس ويقيد قدرتها على المناورة. ما تزال الأسرة الدولية تبدي استعدادا للمساعدة في مشاريع في غزة، هدفها تحسين البنى التحتية وخلق أماكن عمل ورفاه اقتصادي لسكانها. لإسرائيل مصلحة بمشاركتها بل وبقيودها وذلك لان مشاركة قوة مهمة دولة في القطاع ستشكل عامل لجم لحماس وتعظم ثمن الخسارة لها اذا ما اختارت مرة اخرى المقاومة العنيفة. على إسرائيل أن تساعد مصر في مساعي المصالحة الفلسطينية الداخلية وذلك بهدف تعزيز سيطرة السلطة في غزة كجهة مسؤولة وتحديدها كعنوان لتقديم التسوية السياسية.

بعد أزمة خاشقجي والعدوان على غزة: حراك إسلامي يؤسس لمرحلة جديدة

قاسم قصير . عربي ٢١ . ٢١/١١/٢٠١٨

التطورات المتسارعة في المنطقة تنعكس بشكل مباشر على تطور العلاقات بين مختلف القوى والحركات الإسلامية، ما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة بين هذه الحركات، قد تطوي فترة تداعيات الثورات الشعبية العربية، والتي تركت ندوبا كبيرة في الساحة الإسلامية.

فبعد أزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في تركيا وتداعياتها، وبعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، ونجاح قوى المقاومة الفلسطينية في التصدي له وتحقيق إنجازات أمنية وعسكرية مهمة، ازدادت حركة الاتصالات واللقاءات بين قيادات الحركات الإسلامية المختلفة، وخصوصا بين قيادات إخوانية مع حزب الله، إضافة إلى زيادة التعاون والتنسيق بين كل من حركة حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي والقيادة الإيرانية. كما أن الاتصالات الإيرانية مع القيادات الإخوانية لم تنقطع، وقد تشهد المزيد من التواصل واللقاءات، ولا سيما على هامش مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، والذي يعقد في العاصمة الإيرانية طهران في الأيام القليلة المقبلة، والذي سيكون عنوانه: "القضية الفلسطينية ومواجهة صفقة القرن".

وقد اختار المسؤولون الإيرانيون القضية الفلسطينية كعنوان لمؤتمر الوحدة الإسلامية الذي يعقد دوريا في العاصمة الإيرانية بمناسبة أسبوع الوحدة الإسلامية، كون هذه القضية تشكل العنوان الجامع لجميع القوى والحركات الإسلامية والفصائل الفلسطينية، خصوصا في ظل التطورات المتسارعة في المنطقة، والتي كانت تمهد لإطلاق صفقة القرن وتعزيز التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني.

وتشير مصادر إسلامية مطلعة في بيروت؛ إلى أنه منذ انكشاف عملية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، والتداعيات الخطيرة لعملية الاغتيال على الوضع السعودي الداخلي والأوضاع الإسلامية في كل المنطقة، والدور التركي والقطري في تصعيد الحملة السياسية والإعلامية على السعودية والاستهداف المباشر لولي العهد محمد بن سلمان، فإن وتيرة الاتصالات واللقاءات بين قيادات متنوعة من الحركات الإسلامية في بيروت وعواصم عربية وإسلامية أخرى قد ازدادت، وذلك بهدف تدارس الأوضاع والبحث في كيفية التعاطي مع التطورات المختلفة، والاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة المقبلة.

وتتابع هذه المصادر: لكن التطور الاستراتيجي والمهم والذي حصل مؤخرا، تمثل بنجاح قوى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بالتصدي للعدوان الإسرائيلي الجديد على القطاع، وتحقيق إنجازات مهمة أمنية وعسكرية، مما فرض على القيادة الإسرائيلية القبول السريع بوقف النار، وبرز تداعيات خطيرة داخل الكيان الصهيوني سياسيا وأمنيا.

وتعتبر المصادر الإسلامية أن الانتصار الذي حققته قوى المقاومة الفلسطينية في غزة؛ شكّل رسالة قوية للإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، والدول التي كانت تعوّل على صفقة القرن المقبلة أو تراهن على توجيه ضربة جديدة ضد حزب الله أو إيران، بأن الخيار العسكري قد سقط، وأن قوى المقاومة في المنطقة قادرة على مواجهة

أي عدوان إسرائيلي أو أمريكي جديد، وأن ما لدى قوى المقاومة من إمكانيات تجعلها قادرة على توجيه ضربات قاسية للكيان الصهيوني في حال اندلاع أي حرب جديدة.

وعلى ضوء هذه المعطيات والمتغيرات السريعة في المنطقة، تتوقع المصادر الإسلامية المطلعة في بيروت أن تشهد العلاقات بين مختلف الحركات الإسلامية وبين هذه الحركات والجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ تطورات إيجابية، كما أن التعاون الإيراني - التركي - القطري سيزداد في أكثر من اتجاه، مما قد يساعد في حل الأزمات العالقة، وأن كل ذلك سيكون على حساب المحور السعودي - الإماراتي المدعوم أمريكياً، والذي كان يراهن عليه القادة الصهاينة والمسؤولون الأمريكيون لتمرير صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية.

إذن، نحن سنكون أمام حراك إسلامي جديد في الأيام المقبلة قد ينهي السنوات العجاف التي مرت على صعيد العلاقة بين القوى والحركات الإسلامية، مما قد يفتح الباب أمام المزيد من دعم قوى المقاومة، وإعادة ترتيب وتنظيم محور المقاومة في مواجهة المتغيرات الحاصلة في المنطقة.

موسم الهجرة لئل أبيب.. الخليج هو الخاسر الأكبر

سلطان بركات . الجزيرة نت . ٢٠١٨/١١/٢٠

(مدير مركز دراسات النزاعات الإنسانية بمعهد الدوحة)

آلت الغارة الإسرائيلية على غزة في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني، والتي أودت بحياة ٧ فلسطينيين وقائد رفيع المستوى في حماس وضابط إسرائيلي، إلى الفشل المريع. سببت العملية السرية الفاشلة إخراجاً ليس لإسرائيل فقط بل لمصر والأمم المتحدة اللتين تسعيان للتوسط في هدنة طويلة الأمد بين حماس وإسرائيل. وتضررت كذلك صورة قطر، التي تقدم مساعدات ضرورية لغزة للمساهمة في استقرار الأوضاع والدفع قدماً بجهود السلام، نتيجة لهذه الانتكاسة.

للوهلة الأولى قد يبدو توقيت الغارة غريباً، إذ جاءت على وقع جهود مكثفة تُبذل لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج. مع ذلك لم يفاجئ الأمر من هم على دراية بافتقار إسرائيل للمصداقية والثبات. وها قد ثبت مجدداً أن ذيل الكلب يبقى أعوجاً، على حد تعبير المثل الشائع.

خطوات متسارعة نحو التطبيع

في الأسابيع الأخيرة، أطلقت إسرائيل عنان حملة عظيمة تهدف إلى تطبيع العلاقات. مثلت زيارة بنيامين نتنياهو المفاجئة إلى عُمان في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول أول زيارة لرئيس إسرائيلي إلى السلطنة -التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل- منذ أكثر من عقدين. وفي هذه الأثناء، يُعتقد أن البحرين وإسرائيل تجريان محادثات سرية استعداداً لتأسيس علاقات دبلوماسية.

في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول، خالفت السلطات القطرية تقاليد الرياضة العربية وسمحت برفع العلم الإسرائيلي في سماء الدورة الـ ٤٨ لبطولة العالم للجمباز الفني في الدوحة. في ٢٨ أكتوبر/تشرين الثاني، حضرت ميري ريجيف، وزيرة الرياضة والثقافة الإسرائيلية المتشددة، فعاليات بطولة جودو في أبوظبي، عُزف فيها النشيد الوطني الإسرائيلي. بعدها بيومين، ألقى وزير الاتصالات أيوب كارا خطاباً في دبي.

محاولات التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج ليست أمراً جديداً. فلطالما اعتقدت الدول العربية أن الطريق إلى الرضا الأميركي يمر عبر إسرائيل. كان هذا هو الدافع الرئيسي وراء القرار القطري بالسماح بفتح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة في التسعينيات.

الجديد هذه المرة، هو الزخم الذي تسير به هذه النشاطات الدبلوماسية المحمومة، والتي تشير إلى تصاعد الضغوط الأميركية لتطبيع العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل. لم يدع دعم الرئيس دونالد ترامب الذي لا يلين لإسرائيل، وعزمه الواضح على تحريك تحالف كبير لمقارعة إيران، مجالاً لدول الخليج إلا أن تقبل بحد معين من العلاقات مع إسرائيل. تقلص هذا المجال أكثر فأكثر عندما فرضت المملكة العربية السعودية، وبدعم أبوظبي، حصاراً على قطر في يونيو/حزيران ٢٠١٧، مما أدى إلى تفتيت وحدة مجلس التعاون الخليجي. وقد فرضت الرياض مزيداً من الضغوط على دول الخليج الأخرى لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل هذا العام، حين شكّلت تحالفاً

دبلوماسيًا مع واشنطن وتل أبيب لإنقاذ ولي العهد محمد بن سلمان من مأزقه الذي وقع فيه في أعقاب مقتل جمال خاشقجي.

التطبيع على حساب الفلسطينيين

من الواضح أن أيّ تقدم في العلاقات الإسرائيلية الخليجية لن يكون سوى على حساب الفلسطينيين. يهدف الجانب الإسرائيلي من خلال التطبيع إلى التخلص -دفعاً واحدة ولأبد- من مبادرة السلام العربية التي تنزعّمها السعودية. تدعو المبادرات المكونة من عشرة بنود، والتي تبنتها الجامعة العربية في ٢٠٠٢، إلى تطبيع العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة (ومنها القدس الشرقية) والتوصل "لتسوية عادلة" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

لاقت استراتيجية إسرائيل هذه بعض النجاح بالفعل. فقد أقيمت الرياض بإظهار دعمها لاتفاق سلام يتجاوز كلياً قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي قضية ظلت حتى وقت قريب عائقاً أمام تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. أعلن محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للمملكة العربية السعودية، في أبريل/نيسان الماضي أن على الفلسطينيين أن "يقبلوا بمقترحات ترمب أو يخرسوا"، بما يعني ضمناً أن الرياض لم تعد ترى الاحتلال الساري عقبة مستعصية في طريق التطبيع.

نوايا عُمان

مع ذلك، فإن حقيقة قيادة عمان -وهي الدولة الخليجية التي تفتخر بقدرتها على مخالفة المدّ السعودي في أوقات الحاجة- جهودَ التطبيع الخليجية الإسرائيلية تشير إلى أنّ القيادة الفلسطينية قد لا يتم تجاوزها بالكامل في خضمّ عملية التطبيع الجارية.

من غير المرجّح أن تكون عُمان قد خضعت للضغوط الأميركية والإسرائيلية للمضيّ قدماً في عملية تطبيع غير مشروطة. على الأرجح كانت السلطنة -المعروفة باستعدادها للتوسط البناء في النزاعات الإقليمية- تأمل في تحقيق أكثر من مجرد تطبيع علاقاتها مع تل أبيب، حين وافقت على زيارة نتنياهو لمسقط. في الحقيقة، سافر وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى رام الله للقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بعد يوم واحد فقط من زيارة نتنياهو، ما يعني أن قرار عمان بالترحيب رسمياً بنتنياهو لم يقصد به أن يكون على حساب الفلسطينيين.

ومع ذلك، وقبل إقدامها على محاولة التوسط بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، فإنّ عمان أن تتفحص بعين النقد سياسة نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة، وتأخذ في اعتبارها سجلّ إسرائيل الشهير بافتقارها للموثوقية والثبات.

دروس للاعتبار قبل الإقدام على التطبيع

يجب على عمان ودول الخليج الأخرى أن تأخذ عدة دروس في اعتبارها قبل أن تتوغّل أكثر في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل:

أولاً، يجب على القادة العرب فهم دوافع ننتياهو ووزراء حكومته لزيارة بلدانهم. تريد إسرائيل الاعتراف بكيان دولتها في جميع أنحاء العالم، وتسهم زيارة المسؤولين الإسرائيليين للدول العربية في هذه الجهود. منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، تمكنت إسرائيل من توسيع شبكتها الدولية ببطء والحصول على اعتراف دول في آسيا وأفريقيا وأماكن أخرى، على أساس انخراطها فعلياً في عملية سلام مع الفلسطينيين. وتمكنت، عبر التظاهر برغبتها الملحة في السلام وتطبيع العلاقات، من الحصول على اعتراف دول عديدة مهمة، منها الهند والفاتيكان، رغم أن محادثات السلام كانت لا تزال في مهدها. وعلى الرغم من أنها شنت منذ ذلك الحين ثلاث حروب على غزة، لم تخسر الكثير من الاعتراف، لأن معظم الدول تجد صعوبة في الإضرار بالعلاقات الثنائية القائمة.

ثانياً، ننتياهو ليس إسحق رابين. فهو لم يتردد في صفع العمانيين على وجوههم عبر مهاجمة غزة بعد أيام فقط من مدّهم البساط الأحمر له في مسقط. وجاءت عملية الاغتيال التي تمت في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني بعد أسبوع من موافقة إسرائيل على بناء ٢٠ ألف منزل جديد في مستوطنة معاليه أدوميم، وأمرت بعمليات انتقامية غير متكافئة رفعت عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية إلى أكثر من ٢٠٠ في ٢٠١٨. ترسل هذه الأفعال رسالة إلى أي حلفاء جدد في منطقة الخليج مفادها أن عليهم العمل مع إسرائيل وفقاً لشروطها، ولا يجب تفسير زيارات المسؤولين المتبادلة باعتبارها تحسناً أو ليناً في الموقف تجاه الفلسطينيين. من هذا المنطلق، يجب على الدول العربية أن تفهم أن أي تبادل غير مشروط للزيارات مع إسرائيل سيؤدي في النهاية هيمنة القوى اليمينية في البلاد، ويشجعها على فعل المزيد.

ثالثاً، بصفته زعيماً شعبياً، يدرك ننتياهو أن الرأي العام العالمي، في عصر شبكات التواصل الاجتماعي، يتحوّل بسرعة ضد إسرائيل. فقد حققت حركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات" (BDS) نجاحاً نسبياً في الولايات المتحدة، وحققت نجاحاً كبيراً في معركة الرأي العام في أوروبا، وهو ما أشعره بالتهديد. في هذه الظروف، يمنح التطبيع مع الدول العربية رئيس الوزراء الإسرائيلي الأوراق التي يحتاجها بشدة للدفع قدماً بجهوده الدبلوماسية التي تهدف لحيازة رضا وقبول النخبة. وستؤطر العلاقة بين حكومته والدول العربية غالباً في سياق المنافسة المحمومة على الرأي العام. وهذا يعني أنه في حال استمرار عمان والدول الأخرى في تقاربها مع إسرائيل، سيحرص ننتياهو أشد الحرص على أن يرى العالم بأجمعه ذلك، وعلى دول الخليج أن تعد نفسها لسيل من التسريبات المزعجة والاهتمام الإعلامي بتنسيق من إسرائيل.

ورغم كل هذا، فمن المرجح أن تسعى بعض الدول الخليجية -التي تسعى باستماتة للحصول على الرضا الغربي بعد الهزة التي تعرّضت لها على وقع قضية مقتل خاشقجي- إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من سيل الزيارات الوزارية ودبلوماسية الرياضة، دون أن تضع أي شروط تضمن تحقيق تقدّم على الجبهة الفلسطينية. سيظل التطبيع مع إسرائيل دائماً أمراً عصياً على الترويج، ولن يقبل الشارع العربي به يوماً. هذه لعبة خطيرة يلعبها حكام الخليج غير المنتخبين، خصوصاً بعد ربيع عربي، وإن كان فاشلاً، إلا أنه أظهر للجميع ما بإمكان قوة الشعب تحقيقه. تقدّم لنا تجربتنا مصر والأردن الكثير مما يمكن تعلّمه، فبعد عقود من توقيع زعمائهم اتفاقيات سلام مع إسرائيل، ما زال منظور الشعبين المصري والأردني لإسرائيل لم يتغيّر. في النهاية، ما لم يكن التطبيع

جزءًا من جهود أكبر لتحقيق السلام والاستقرار، فلن يفيد أحدًا، ولكنه فقط سيشوّه سمعة أولئك الذين يخطون الخطوات الأولى نحو الحوار مع إسرائيل.

مستقبل «إسرائيل» الغامض

نبيل سالم . الخليج . ٢٠١٨/١١/٢١

قد يرى البعض في الحديث عن مستقبل «إسرائيل» و حتمية انهيارها، أمراً مبالغاً فيه، بل وعاطفياً أيضاً، فدولة نووية، ومتقدمة علمياً، تحظى بدعم قوي من القوى الغربية الاستعمارية، يستحيل انهيارها بنظر هؤلاء، الذين يدعون الواقعية، لكن الحقيقة تبدو غير ذلك تماماً، لأسباب كثيرة، لعل أهمها تلك التغيرات الجيوسياسية، التي طرأت على المنطقة، بعد إقامة المشروع «الإسرائيلي» العنصري الاحتلالي في فلسطين.

فكما هو معروف، عندما أقيمت «إسرائيل» على أنقاض الوطن والشعب الفلسطيني، كانت معظم الشعوب العربية، إما تحت الاحتلال الأجنبي، وإما أنها مستقلة حديثاً، وبالتالي فإن قوة «إسرائيل» في بداية مشروعها العنصري كانت مستمدة من الضعف العربي، وأكبر دليل على ذلك أن الدول العربية التي خاضت حرب عام ١٩٤٨ مجتمعة لم تستطع حشد أكثر من عشرين ألف مقاتل، في وجه أكثر من ستين ألف مستوطن «إسرائيلي»، سلحوا بأحدث الأسلحة في ذلك الوقت. كما أن حرب ١٩٤٨ داهمت شعباً كان يزرع تحت الاحتلال البريطاني، وممنوعاً عليه حمل السلاح، أي أنها حاربت شعباً مجرداً من الأسلحة، ناهيك عن الجهل والتخلف والفقر الذي كانت تعانيه الشعوب العربية، في ذلك الوقت؛ ولذلك لا غرابة في أن تفسح المجازر التي ارتكبتها المستعمرون «الإسرائيليون»، كمجزرة دير ياسين وكفر قاسم وغيرهما، المجال أمام جحافل العصابات اليهودية، المغطاة استعمارياً، نظراً لترابط المصالح بين المشروع «الإسرائيلي» والمشاريع الاستعمارية الغربية.

لكن الصورة تختلف تماماً في يومنا هذا عن تلك الصورة القاتمة التي كانت سائدة، مع بدايات المشروع «الإسرائيلي» العنصري في فلسطين، رغم كل ما يعانيه الواقع العربي من شرذمة و انقسامات كثيرة؛ لأن الرهان الحقيقي الآن مرتبط بالشعب الفلسطيني، صاحب الحق المقدس في فلسطين، حيث ثبت في أكثر من مئة عام من الصراع، منذ مؤتمر الحركة الصهيونية في بال عام ١٨٩٧، استحالة القضاء على هذا الشعب، زد على ذلك، أنه الآن يمثل أكبر تحدٍّ ديمغرافي وسياسي وثقافي للاحتلال، رغم كل المجازر «الإسرائيلية»، التي ارتكبت بحقه، خاصة في ظل مستوى التعليم العالي الذي يتميز به الشعب الفلسطيني، الذي ينعكس على أسلوبه في المقاومة والتعامل مع الاحتلال، كما أن أهم النظريات التي اعتمدتها «إسرائيل» في حروبها مع العرب، وهي نظرية القوة وخوض الحروب أونقلها إلى أراضي «العدو»، حسب التعبير «الإسرائيلي»، سقطت مع الزمن، وتراجع مفعولها مع تآكل قوة الردع «الإسرائيلية»، باعتراف قادة الطغمة العسكرية في «إسرائيل»؛ حيث بات بإمكان المقاتل العربي أن يطال بقذائفه عمق «إسرائيل»، بما يمثله ذلك من تحدٍّ، يسهم في تراجع ثقة «الإسرائيليين» بقدراتهم.

ومؤخراً حذر ثلاثة من كبار الجنرالات «الإسرائيليين» من سيناريوهات قاتمة تحيط بمستقبل «إسرائيل»، في ظل ما وصفوه بـ«الفجوات الكبيرة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية»، معتبرين ذلك أكثر خطراً من حرب تقليدية قد تشن عليها.

ويقول الكاتب أهارون لابيدوت، الذي أجرى الحوارات مع يتسحاق نير وأريك تشيرنياك، من كبار ضباط سلاح الجو، وميشكا بن دافيد أحد كبار رجال الموساد السابقين، أن الثلاثة «أصدروا في السنوات الأخيرة عدة كتب تحاكي أخطر السيناريوهات المتوقعة التي قد تهدد «إسرائيل»، والقاسم المشترك بينها هو التوقعات الصعبة القاسية على مستقبل الدولة، وصولاً لما يشبه تهديداً وجودياً عليها».

وينقل ميشكا بن دافيد، رجل الموساد «الإسرائيلي» السابق، في كتابه «سمك القرش» رواية عسكري «إسرائيلي» يعمل في معبر بيت حانون (إيريز)، حيث يقول: «رؤوبين أحد حراس معبر إيريز شمال قطاع غزة يتحدث مع ضابطه المباشر على الهاتف، قائلاً: أرى نساء، أطفالاً، أمواجاً كبيرة من البشر، آلافاً يأتون من داخل الظلام، حتى لو أطلقت عليهم كل مخازن الذخيرة التي بحوزتي فلن أوقفهم؛ لأنهم خلال دقيقة واحدة سوف يدوسون عليّ، وليس لدي أوامر بإطلاق النار، ولم يتحدث معنا أحد من كبار الضباط عن سيناريو اجتياح بشري من هذا النوع».

وإذا ما تمعنا في ما قدمه الكاتب «الإسرائيلي» أهارون لابيدوت، من خلال مقابلاته مع الضباط «الإسرائيليين»، قبل أشهر، نلاحظ أن الضباط «الإسرائيليين» الثلاثة، أجمعوا على أن «إسرائيل» ستجد نفسها بعد بعض الوقت على حافة الهاوية، في وقت تتزايد فيه بشكل ملحوظ عوامل الصمود الفلسطيني، رغم كل حالات الإحباط التي يخلفها الواقع العربي المأزوم.

أزمة السياسة الخارجية السعودية بعد خاشقجي

أمجد أحمد جبريل . العربي الجديد . ٢٠١٨/١١/٢٠

تؤكد جريمة اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أزمة السياسة الخارجية السعودية التي لا تكاد تخرج من مأزق حتى تسقط في آخر أكبر منه، ما يطرح شكوكاً عميقة بشأن إمكانية خروج البلاد من متلازمة الأزمات الداخلية وتزايد الضغوط الخارجية، إلا في حال حدوث تغير جوهري داخلي في أسس صنع القرار السعودي، لكي يصبح أكثر مؤسسية وأقل "شخصانية". لقد أدخلت الجريمة إلى التداول الدبلوماسي، مبدأ "محاسبة السعودية"، وربما "معاقبتها" أيضاً، إن لم يكن من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي لا يزال يناور لحماية حليفه ولي عهد المملكة، محمد بن سلمان، فمن وزارة الخزانة والمشرعين الأميركيين، وكذلك من البرلمان الأوروبي وبعض الدول الأوروبية، وأبرزها ألمانيا، وربما وصولاً إلى إجراء تحقيق دولي في القضية، في حال إصرار الرياض على حماية بن سلمان، وتجاهل المطالبات التركية.

ثمة أسباب عديدة للأزمة الراهنة التي تحيط بالسياسة الخارجية السعودية: أولها غياب رؤية استراتيجية/ فلسفة متماسكة، واضطراب "توجه السياسة الخارجية" إجمالاً، والذي يعاني ارتباكاً واضحاً في رؤية السعودية لحلفائها وأصدقائها وأعدائها، وضعف قدرتها على فهم متغيرات النظامين، الدولي والإقليمي.

ربما لم تترك السعودية بعد أن العالم العربي يمر منذ اندلاع الثورات العربية بمرحلة تحول مفصلية، تقتضي إعادة هيكلة سياستها الخارجية، وقبول فكرة التغيير، وعدم عرقلة مطالب الشعوب المهمشة في العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية. وقد زادت معاداة الرياض للشعوب، ومحاربة الديمقراطية، وانخراطها في "الحرب الأميركية على الإرهاب"، بل توسيع نطاقها لتشمل كلّ منتقد للسياسات السعودية (وإن كان معتدلاً مثل خاشقجي)، زاد هذا كله وغيره من كلفة الدماء والضحايا والمحاصرين، نتيجة الرغبة في العودة إلى الوضع العربي السابق، بدعاوى "الاستقرار". وأنكى من ذلك، انسياق السعودية نحو ضرب العلاقات العربية - العربية في مقتل، عبر ثلاثة قرارات خاطئة استهدفت وقف مسار التغيير، (دعم انقلاب مصر في يوليو/ تموز ٢٠١٣، وشنّ حرب ضد اليمن ربيع ٢٠١٥، وحصار قطر منذ ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧)، فأصبحت الرياض، بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية، تخسر تدريجياً دعم حليفها الدولي الأهم، أي واشنطن، على الرغم من استمرار القدرة الأميركية على ابتزاز السعودية وتوظيفها في خدمة سياسات ترامب ضد إيران وقضية فلسطين. كما تخسر أيضاً صورتها لدى شعوب دول الثورات العربية، بحكم استهدافها لهم وحصارهم اقتصادياً. وتخسر ثالثاً أي علاقة إقليمية متوازنة، وتتساق نحو تطبيع مجاني متسارع مع إسرائيل، وعداء عبثي مع طهران وأنقرة، ستكون له آثاره الكارثية في المدينين، المنظور والمتوسط.

وبهذا، فإن اضطراب توجه السياسة الخارجية السعودية أفقدها أغلب مصادر الدعم الخارجي؛ فلا هي نجحت في إقناع واشنطن، والعواصم الغربية الكبيرة، بالاستمرار في دعم السياسات السعودية تحت قيادة بن سلمان، ولا

هي صمدت في تنافسها الإقليمي مع المشروعين، الإيراني والتركي، اللذين تعاضدا عبر توظيف أخطاء الرياض المتكررة، ولا هي أبقت شبكة حماية للمصالح السعودية عبر توطيد العلاقات مع الدول العربية، باستثناء المنامة وأبوظبي والقاهرة.

السبب الثاني للأزمة، اختلال التوازن بين أدوات تنفيذ السياسة الخارجية السعودية، وتصاد "عسكرتها"، وتكثيف استخدام الأدوات الإكراهية ضد الخصوم، من قبيل استخدام الأداة العسكرية من دون حسابات سياسية/ استراتيجة عقلانية، وفرض الحصار البحري والبري والجوي، وشنّ الحملات الدبلوماسية والإعلامية، لإظهار قدرة ابن سلمان و"حزمه"، خصوصاً في حرب اليمن وحصار قطر. فضلاً عن توظيف الرياض أدوات التخريب الاقتصادي، والتورط في حروب مالية/ اقتصادية/ نفطية، ضد إيران وتركيا. وفي هذا الإطار، تمثل جريمة اغتيال خاشقجي ذروة أزمات الرياض؛ إذ تأتي منسجمة تماماً مع مسار "عسكرة السياسة الخارجية السعودية"، وغياب الأدوات التوفيقية عنها، وهيمنة الإكراه واستهداف الخصوم عليها.

أما الأداة الدبلوماسية فهي شبه غائبة؛ إذ يحاول وزير الخارجية، عادل الجبير، عبر زيارته الخارجية وتصريحاته، أن يثبت حضور دبلوماسيته، بعد أن ضاق كثيراً هامش حركتها، ما يدل على أن وزارة الخارجية لم تعد ذات ثقل مؤثر في صناعة القرار السعودي، مقارنة بحقبة سعود الفيصل، وهو ما أكدته جريمة اغتيال خاشقجي التي أبرزت أدوار شخصيات متنفذة في الاستخبارات العامة وفي ديوان ولي العهد.

يتعلق السبب الثالث للأزمة بانتهاء "السياسة السعودية القديمة في حقبة ما قبل الثورات العربية"، التي كانت أكثر توازناً، بالمعنى النسبي، كونها تعكس توافقات أجنحة داخل الأسرة المالكة، وإجراء مشاورات عائلية قبل اتخاذ القرار. أما في زمن ابن سلمان، فإن الملك وأبناءه يستأثرون بأبرز مواقع صنع القرار، مع تهميش ملحوظ لباقي الأمراء، بمن فيهم أحمد بن عبد العزيز ومقرن بن عبد العزيز، و"أولاد الأمراء السديريين السبعة وأحفادهم"، كما رأى القاضي والداني في اعتقالات فندق الريتز كارلتون في الرياض في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، التي مثلت خروجاً عن مألوف سياسات أسرة آل سعود، عبر اعتقال الأمراء المنافسين والنافذين، وتجريدهم من بعض أموالهم وثرواتهم. ولئن كان صحيحاً أن الأسرة شهدت سابقاً إقصاء الملك سعود عام ١٩٦٤، على يد ولي عهده الأمير فيصل الذي تولى العرش قبل أن يتم اغتياله على يد ابن أخيه عام ١٩٧٥، فإنها لم تكن مشتتة في قراراتها وضعيفة في تماسكها كما هي اليوم.

وبخصوص مآلات أزمة السياسة الخارجية السعودية بعد قضية خاشقجي، يمكن القول إنها تصبح أكثر ارتباطاً بما ستقرره واشنطن وأنقرة آخر المطاف. وثمة مساران محتملان؛ أحدهما، وهو الأرجح، أن تتجح تركيا في جرّ واشنطن إلى صفّها، ما يؤدي إلى تحسن العلاقات التركية الأميركية على حساب السعودية، وربما حلحلة بعض الملفات العالقة بينهما أو معظمها، وهذا يمكن أن يقوّي احتمالات عقد صفقة ما بين واشنطن وأنقرة والرياض تسترضي تركيا، وتبقي بن سلمان ولياً للعهد، حتى تتمكن أسرة آل سعود من ترتيب بديل له. أما المسار الآخر، فهو فشل التفاهات الأميركية - التركية، وتفضيل الرئيس ترامب الاستمرار في الاعتماد على حليفه، أو تابعيه بالأحرى، الإسرائيلي والسعودي، ما يعني إدارة الظهر نسبياً لأنقرة، وسعي ترامب إلى احتواء تداعيات اغتيال

خاشقجي، واستبقاء ابن سلمان في منصبه، وحصر العقوبات الأميركية في قرارات لجان الكونغرس، وربما بعض الإجراءات، مثل منع بعض المتورّطين في جريمة الاغتيال من دخول الولايات المتحدة. باختصار، فاقمت جريمة اغتيال خاشقجي الأزمات السعودية، فباتت الرياض أقلّ قدرةً على المناورة خليجياً وإقليمياً ودولياً.

وهم التحالف الروسي - الصيني

جورج فريدمان - (جيوبوليتيكال فيوتشرز) - ٢٠١٨/١١/٧

بداية هذا الشهر، أقامت الصين حدثاً على مدى أسبوع، يدعى "معرض الصين للاستيراد الدولي" في شنغهاي، والذي هدف إلى تشجيع التجارة، وترويج الصين كسوق مهم، وإرسال رسالة تفيد بأن الاقتصاد الصيني منفتح على الأعمال. وكان دافع الصين لتنظيم هذا الحدث واضحاً: أنها أمة تعتمد على الصادرات، وأن التعريفات الجمركية الأميركية خفضت الطلب على سلعها. وفي خطابه الافتتاحي، أكد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أن الصين مستعدة لفتح أسواقها أكثر أمام التجارة الدولية - مع الولايات المتحدة ومع بقية العالم على حد سواء. وكانت ملاحظاته موجهة بوضوح إلى الولايات المتحدة، بينما يتطلع قديماً إلى اجتماعه بالرئيس الأميركي دونالد ترامب في قمة العشرين في الأرجنتين المقررة في وقت لاحق من هذا الشهر. لكن المؤتمر أثار أيضاً أسئلة حول علاقات الصين مع بلد آخر يعاني هو الآخر من نكساته الخاصة في علاقته مع الولايات المتحدة: روسيا. وقال رئيس الوزراء الروسي، ديمتري ميدفيديف، في المعرض أن موسكو وبكين أصبحتا الآن أكثر تقارباً من أي وقت آخر، ووافق الصينيون على ذلك بقوة. وفي الحقيقة، دار الكثير من الحديث عن تحالف روسي-صيني، وتشكل مناسبة مهرجان شنغهاي الكبير فرصة جيدة للنظر بشكل أوثق فيما قد يعنيه ذلك.

لدى كل من الصين وروسيا مشاكل اقتصادية جدية، والتي فاقمتها الولايات المتحدة. وتأتي مشكلات روسيا من التراجع في سعر النفط، وهو مصدر يعتمد عليه الاقتصاد الروسي بقوة. وقد ضاعفت الولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، متاعب روسيا بفرض عقوبات اقتصادية عليها في أعقاب التوغلات الروسية في أوكرانيا والتدخل في الانتخابات الأميركية في العام ٢٠١٦. وتأتي مشاكل الصين، في جزء منها على الأقل، من اعتماديتها على الصادرات. وفي هذا العام، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على ما تعادل قيمتها أكثر من ٢٥٠ مليار دولار من الواردات الصينية، وهي تستعد، وفقاً لـ"بلومبيرغ"، للإعلان عن رسوم جديدة تُفرض على جميع الواردات الصينية المتبقية بحلول كانون الأول (ديسمبر) في حال لم تسر محادثات التجارة على ما يرام.

على السطح، ينبغي أن يكون اشتراك روسيا والصين في مواجهة خصم مشترك وقوي أساساً لإقامة تحالف قوي بينهما. وتعد الدولتان قوتين عسكريتين يعتد بهما، وينبغي أن تكونا قادرتين على دعم بعضهما بعضاً اقتصادياً. لكن المظاهر قد تكون خادعة.

على الجبهة الاقتصادية، لن يؤدي تطوير روابط أقوى بين الدولتين إلى حل أي من مشكلتهما بالكامل. فروسيا في حاجة إلى بيع المواد الخام، وخاصة النفط، بمقادير كبيرة لكي تبقى اقتصادها عاملاً. وفي الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) وآب (أغسطس) ٢٠١٨، شكل النفط الخام نحو ٢٨,٨ في المائة من إجمالي الصادرات الروسية، وشكل الغاز الطبيعي نحو ١٠,٩ في المائة، وفقاً لوكالة الإحصاءات الروسية. وكانت الصين أكبر مستوردي النفط الروسي بنسبة ٢٢ في المائة، ولو أنها اشترت ١ في المائة فقط من صادرات روسيا من الغاز

الطبيعي. (مع ذلك، في المجمل، استورد الاتحاد الأوروبي من النفط الروسي أكثر مما فعلت الصين). وفي الحقيقة، تشكل الصين مستورداً كبيراً للنفط، وقد تجاوزت الولايات المتحدة لتكون أكبر مشتر للنفط الخام في العام ٢٠١٧، وفقاً لهيئة معلومات الطاقة الأميركية. لكن المشكلة، مع ذلك، هي أن الواردات الصينية من النفط الروسي تظل محدودة بسبب الافتقار إلى البنية التحتية للطاقة بين البلدين. وخطوط الأنابيب مكلفة ويحتاج بناؤها إلى وقت طويل. ولذلك، ربما تكون الصين قادرة على تخفيض حاجة روسيا إلى مستهلكي النفط بعض الشيء، لكنها لا تستطيع أن تشتري منها ما يكفي لإبقاء الأسعار عالية أو تخفيف مخاطر المزيد من العقوبات التي يمكن أن تستهدف صادراتها من الطاقة.

في الأثناء، تحتاج الصين إلى العثور على مشترين لبضائعها المصنّعة. وفي العام ٢٠١٧، شكلت الصادرات ما يصل إلى ٢٠ في المائة تقريباً من ناتجها المحلي الإجمالي، وفقاً للبنك الدولي. وتشكل الولايات المتحدة أكبر أسواقها الاستهلاكية، والتي تسهم بنحو ١٩ في المائة من صادراتها من البضائع، وفقاً لمركز التجارة الدولي. ومع قيام التعريفات الأميركية بخفض هذه الصادرات وتكثيف المنافسة من المصدرين الآخرين، فإن بكين تحتاج إلى العثور على مشترين جدد لبضائعها. لكن روسيا ليست في وضع يمكنها من استهلاك ما يكفي من الصادرات الصينية لتعويض هذه الخسائر -وقد اشترت ٢ في المائة فقط من إجمالي الصادرات الصينية في العام ٢٠١٧. وبذلك، لا تستطيع أي من الدولتين أن تقدم دعماً اقتصادياً يعتد به للأخرى.

على الجبهة العسكرية، صحيح أن البلدين زادتاً منسوب التعاون بينهما في السنوات الأخيرة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كانت الصين أكبر مشتر للأسلحة الروسية. ووفقاً لوسائل الإعلام الروسية، فقد حصلت بكين نظام الدفاع الجوي الروسي "أس-٤٠٠" في تموز (يوليو) من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، حضرت الآلاف من الجنود الصينيين أكبر مناورات عسكرية تجريها روسيا منذ حقبة الحرب الباردة، والتي أقيمت في أيلول (سبتمبر). وقد أثار ذلك الكثير من التكهنات حول اقتراب البلدين كثيراً من إقامة تحالف عسكري. لكن المشكلة هي أن تلك التحالفات عادة ما تقوم على المصالح المشتركة، ولدى روسيا والصين تاريخ من عدم الثقة المتبادل. وقد اصطدم البلدان حول قضايا حدودية مرات عدة على مدى السنين، وتنافستا على النفوذ في آسيا طوال فترة الحرب الباردة.

كما أن للبلدين أولويات استراتيجية مختلفة. فروسيا تواجه ما ترى أنه ضغط كثيف على طول جبهتها الغربية، وبقدر أقل في الشرق الأوسط. ولدى الصين القليل من المصلحة في إنفاق مواردها على حماية المنطقة الأوروبية العازلة لروسيا. وربما يتقاسم البلدان سادس أطول الحدود الدولية، لكن نشر القوات والموارد غرب روسيا، حيث تقع مراكزها السكانية الرئيسية، سيكون بمثابة كابوس لوجستي للصين، على أقل تقدير. (كما لن ترحب موسكو على الأغلب -أو تكون قادرة- على دعم مثل هذا النشر).

من الناحية الأخرى، تواجه الصين تحدياً من الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي؛ حيث تحاول بكين منع أي إغلاق مستقبلي محتمل لوصولها إلى ممرات الملاحة والشحن الدولي عن طريق وضع أصول عسكرية وبحرية على جزرها الاصطناعية قبالة ساحلها الجنوبي الغربي. وتجري الولايات المتحدة في كثير من الأحيان

عمليات لضمان حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها هناك، لإيضاح أن البناء العسكري الصيني لن يمنع الآخرين من التنقل بحرية عبر المنطقة، ولطمأنة حلفائها في جنوب شرق آسيا. ولا شك في أن الصينيين يستطيعون استخدام الدعم البحري هناك وفي غرب المحيط الهادئ، لكن قدرة الروس على عرض قوة بحرية كبيرة في هذه المناطق تبقى محدودة. ولدى الروس فعلاً قاعدة بحرية في فلاديفوستوك، لكن اليابان والقوة الجوية الأميركية تمنعانها من التمتع بوصول جاهز إلى المحيط الهادئ. وفي حين أن فرض حصار على فلاديفوستوك ليس وارداً، فإن أي عمل عسكري ينبغي أن يأخذ في الحسبان سيناريو أسوأ الحالات، ويمكن أن تصبح فلاديفوستوك بسهولة فحاً للأسطول الروسي.

قد يكون هذا كله شيئاً بعيداً لمنال، لكن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الروس والصينيون التنسيق لإحباط التهديدات الرئيسية التي يواجهونها سوف تكون من خلال شن هجمات مشتركة تنفذها روسيا في اتجاه الغرب والصين على الأصول البحرية الأميركية في الشرق. لكن المشكلة هي أنه في حين أن المسألة مع أوروبا هي مسألة جيش، فإن بحر الصين الجنوبي هو قضية بحرية. وتستطيع الولايات المتحدة أن تركز قواتها البحرية ضد الصين من دون تحويل القوات البرية من أوروبا. لكن الأهم من كل هذا بالتأكيد هو أن أياً من الصين وروسيا - بالنظر إلى مشكلاتهما الاقتصادية - لا تتطوي على النية لبدء حرب عالمية، وهو ما يرجح أن يفعله قيامهما بمثل هذا حتماً.

مع أن قيام تحالف صيني-روسي ربما يبدو موازناً منطقياً لخصمهما المشترك، فإنه يبقى مجرد وهم. ولا تستطيع كل الإيماءات الدافئة من شنغهاي إخفاء حقيقة أن روسيا والصين لا تستطيعان مساعدة بعضهما بعضاً للخروج من مشاكلهما الاقتصادية والاستراتيجية الجدية. إنه تحالف يعمل على الورق فحسب، في أحسن الأحوال.

*نشر هذا التحليل تحت عنوان: The Illusion of a Russia-China Alliance